

أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في
الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق
عمان المالي

**The Impact of Electronic Disclosure of Financial Statements on
Investors Decisions in Jordanians' Industrial Corporations
Listed In Amman Stock Exchange**

إعداد

شريف خليل الحجاج

إشراف

د. زياد محمد السعيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة/ كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

٢٠١٥



نموذج (9)

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)	المشرف المشارك (إن وجد) (ثلاثة مقاطع)	الطالب (ثلاثة مقاطع)
الدكتور زياد محمد السعيدات	شريف خليل الحجاج
التوقيع: 	التوقيع:	التوقيع: 
التاريخ: 10/10/2015	التاريخ:	التاريخ: 10/10/2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالب / الطالبة : شريف خليل الحجاج

وعنوانها:

" اثر الافصاح الالكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة
العامّة الاردنية الدرجة في سوق عمان المالي"

وأجيزت بتاريخ 2015/9/19

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع		الاسم
	مشرفاً / رئيساً	د. زياد السعيدات
	عضواً / داخليا	د. محمد شبيطة
	عضواً / خارجيا	د. محمود جلال

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

(سورة النمل، آية ١٩).

أتوجه بعميق الشكر وخالص التقدير لأستاذي الفاضل الدكتور زياد السعيدات لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة حيث كان له أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، و معلوماته القيمة، وعلى كل ما بذله من مجهود لإخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود. و أتقدم بالشكر والعرفان إلى كافة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة. وكما أتقدم بخالص الشكر والاحترام للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة أثرت في الرسالة. والشكر موصول للصرح العلمي الكبير جامعة عمان العربية؛ وكما يسرني أن اشكر كل من ساهم معي وقدم لي يد العون في إعداد هذه الرسالة.

الباحث: شريف خليل الحجاج

الأهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

أهدي هذه الرسالة إلى روح والدي الذي زرع فينا حب المعرفة والعلم والاطلاع والمثل العليا،

وروح والدتي التي كانت رسالتها أعظم رسالة من الحب والحنان والعطاء...

طيب الله ثراهما وأسكنهما فسيح جنانه،،،

إلى زوجتي الغالية وأبنائي هيثم وعلاء ودانا وضياء.. فرحي وسروري،،،

وإلى أهلي وجميع عائلتي وأحبتي،،،

وإلى زملائي في العمل،،،

مع خالص احترامي وشكري وتقديري وعرفاني

فهرس المحتويات

ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الأهداء
و	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الانجليزية
١	الفصل الأول
١	الإطار العام للدراسة
١	١-١ المقدمة:
٣	٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤	٣-١ أهمية الدراسة:
٥	٤-١ فرضيات الدراسة:
٧	٥-١ أنموذج الدراسة
٨	٦-١ التعريفات الإجرائية:
١٠	٧-١ حدود الدراسة:
١١	الفصل الثاني
١١	الإطار النظري والدراسات السابقة
١١	الإطار النظري:
٣٥	الدراسات السابقة:

٥٤	الفصل الثالث.....
٥٤	الطريقة والإجراءات.....
٥٤	١-٣ منهجية الدراسة:.....
٥٥	٢-٣ مصادر جمع البيانات والمعلومات :.....
٥٦	٣-٣ مجتمع الدراسة :.....
٥٦	٤-٣ عينة الدراسة ووحدة المعاينة :.....
٦٠	٥-٣ أداة الدراسة:.....
٦١	٦-٣ صدق وثبات أداة الدراسة:.....
٦٢	٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:.....
٦٤	الفصل الرابع.....
٦٤	عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها (التحليل الإحصائي).....
٦٤	١-٤ مقدمة :.....
٦٥	٢-٤ نتائج أسئلة الدراسة:.....
٧٩	٣-٤ نتائج اختبار الفرضيات:.....
٨٩	الفصل الخامس.....
٨٩	مناقشة النتائج والتوصيات.....
٨٩	١-٥ مناقشة النتائج.....
٩٤	٢-٥ التوصيات:.....
٩٦	قائمة المراجع:.....
٩٦	أولاً: المراجع باللغة العربية:.....
١٠٢	ثانياً المراجع باللغة الانجليزية:.....
١٠٥	ثالثاً المواقع الالكترونية:.....
١٠٦	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	٥١
٢	توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي	٥٦
٣	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٥٧
٤	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال الاستثمار	٥٧
٥	توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس المال المستثمر	٥٨
٦	نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة	٦٠
٧	درجة الأهمية النسبية	٦٤
٨	المتوسطات الحسابية لمجال سهولة التصفح	٦٥
٩	المتوسطات الحسابية لمجال جودة المعلومات المنشورة	٦٦
١٠	المتوسطات الحسابية لمجال سرعة الوصول للقوائم المالية	٦٨
١١	المتوسطات الحسابية لمجال كمية البيانات المنشورة	٧٠
١٢	المتوسطات الحسابية لمجال المتاجرة بالأوراق المالية	٧٢
١٣	المتوسطات الحسابية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع	٧٤

٧٦	المتوسطات الحسابية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق	١٤
٧٩	تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الأولى	١٥
٨١	تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الثانية	١٦
٨٣	تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الثالثة	١٧
٨٥	معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	١٨

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	الملحق
١٠٥	أسماء المحكمين	١
١٠٦	أداة الدراسة	٢

أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية

المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

إعداد:

شريف خليل الحجاج

إشراف:

الدكتور زياد السعيدات

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بعناصرها (المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق، حيث قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على (٣٥٤) من المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن.

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاجراء التحليل الاحصائي؛ وأظهرت النتائج ما يلي:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإلكتروني على قرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإلكتروني على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإلكتروني على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالعديد من التوصيات والتي من أهمها:

١- ضرورة تعديل قانون الشركات الأردني ليشير الى موضوع الإفصاح الإلكتروني ونشر تعليمات لذلك.

٢- ضرورة تخصيص معيار لموضوع الإفصاح الإلكتروني في المعايير المحاسبية الدولية.

Impact of Electronic Disclosure on Investors Decisions in Jordanians

Industrial Corporations

By:

Shareef Khaleel Alhajjaj

Supervised by:

Dr. Ziad Mohmamd Ald Sa'idat

Abstract

The research aim is to study the Impact of Electronic Disclosure (easy navigation, the characteristics of the quality of the published information, access speed to the financial statements, the amount of published data) on Investors Decisions in Jordanians Industrial Corporations (stocks trading, holding stocks for sale, holding stocks to maturity). To achieve the objectives of the study researcher constructed a questionnaire which has been distributed to (٣٥٤) of investors in the public shareholding in Jordan's industrial companies; the data has been analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) package.

The study reached the following results:

- ١- There was a statistical significant impact for Electronic Disclosure on stocks trading Decisions in Jordanians Industrial Companies;
- ٢- There was a statistical significant impact for Electronic Disclosure on holding stocks for sale Decisions in Jordanians Industrial Companies;
- ٣- There was a statistical significant impact for Electronic Disclosure on holding stocks to maturity Decisions in Jordanians Industrial Companies.

Reference to the previous results the study presents many recommendations and suggestions; such as:

١. Jordan public company legislations should address, consider and emphasize more specific on the electronic disclosure.
٢. International Accounting standard should address, consider and emphasize more specific on the electronic disclosure.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

شهدت بيئة الأعمال تطورات متسارعة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمل المنظمات، حيث أصبحت العديد من الشركات المدرجة في الأسواق العالمية تفصح عن معلوماتها المالية بطريقة إلكترونية عبر مواقعها على شبكة الإنترنت. وقد ازداد هذا التوجه في السنوات الأخيرة في ظل توقعات الخبراء أن تصبح شبكة الإنترنت فيما بعد المصدر الرئيس للمستخدمين الباحثين عن التقارير المالية للشركات، الأمر الذي أصبح يحتم على الشركات زيادة الاستثمار من أجل تطوير مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت للوصول إلى طرق مبتكرة لتقديم المعلومات المالية للمستثمرين، وبشكل يختلف عن الطرق التقليدية فيما يسمى بالنشر الإلكتروني. وهذا نتيجة طبيعية للتطورات التقنية المصاحبة في قطاع الأعمال، إضافة إلى ذلك فإن الإفصاح الإلكتروني يوفر التكلفة ويزيد من السرعة والتوقيت الملائم وسهولة الوصول للمعلومات المالية الملائمة.

وإجمالاً يمكن القول أن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية هو أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة في إيصال نتائج الأعمال التي تقوم بها الشركة لتلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية، وخاصة لفئة المستثمرين الذين هم بصدد اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق المال والأعمال. وإن أي قرار مهما كان نوعه فهو يحتاج إلى بيانات ومعلومات كي يستند إليها متخذ القرار، وفي مجال الاستثمار تعتبر المعلومات المفصحة عنها من قبل

الشركات بمثابة الأساس الذي يستند إليه متخذو القرارات، بالتالي هناك علاقة ارتباطية بين عمليات الإفصاح المختلفة وبين اتخاذ المستثمرين لقرارات الاستثمار في هذه الشركات. وتندرج قرارات المستثمر ضمن ثلاثة أنواع من القرارات وهي المتاجرة بالأوراق المالية والاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع والاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق. وفي العصر الحديث أصبح قرار المستثمر أكثر تعقيداً في ظل استخدام تقنيات المعلومات والتطور في مختلف مجالات الأعمال، مما يتطلب حصول المستثمرين على الإفصاحات المختلفة عن المعلومات المحاسبية بشكل يوازي التطور الحالي في بيئة الأعمال المرتبطة بتقديم هذه المعلومات. فالقائمين على عمليات الإفصاح ليس بمعزل عن هذه التطورات وينبغي عليهم مواكبتها؛ وذلك بالتوجه لاعتماد الإفصاح الإلكتروني عن طريق شبكة الإنترنت وما يحققه ذلك من سرعة وصول أصحاب المصالح إلى المعلومات وبجهد أقل وتكلفة معقولة.

وفي ظل المنافسة التي تحكم العمل في القطاع الصناعي في المملكة الأردنية الهاشمية، فإن الشركات الصناعية أصبحت بحاجة إلى زيادة مستويات الإفصاح واستخدام أساليب غير تقليدية لتحقيق التميز في مجال الإفصاح عن المعلومات المالية في الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة.

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح استخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية يمثل أهمية خاصة في ظل تعدد استخدامات وسائل تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات بيئة الأعمال، وإن استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يتركز بدرجة كبيرة في تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل المنظمات نفسها أو مع بعضها البعض. وبالتالي أصبحت هناك حاجة كبيرة لاستخدام شبكة الإنترنت لأغراض نشر وتوزيع التقارير والقوائم المالية وإيصالها إلى مختلف الجهات ذات العلاقة فيما يسمى بعملية الإفصاح الإلكتروني (رشيد، ٢٠١١، ص ١٧٢).

وقد يصاحب الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم وموثوقية البيانات فيها، وثقة المستثمرين بما ورد فيها وسرعة الوصول إليها، وكمية البيانات المنشورة فيها (مسعودي، ٢٠١٣).

وإن الغرض من هذه الدراسة هو قياس أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في سوق عمان المالي، ويمكن تحقيق هذا الغرض عن طريق الإجابة على:

السؤال الرئيس:

ما أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بعناصرها (المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق)؟

وينبثق عن هذا عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

١- ما أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرار المتاجرة بالأوراق المالية للمستثمرين في

الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٢- ما أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع للمستثمرين

في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٣- ما أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق

للمستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

٣-١ أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

حاولت هذه الدراسة الكشف عن أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث يأمل الباحث أن تحقق هذه الدراسة إضافة علمية متخصصة من خلال إثراء الأدبيات التي تبحث في مجال أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما يؤمل أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات لاحقة حول أثر الإفصاح الإلكتروني على قرارات المستثمرين، الأمر الذي يُغني المكتبة العربية بشكل عام والأردنية على وجه الخصوص في مجال الإفصاح والنشر الإلكتروني.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية):

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إمكانية توصلها لنتائج من شأنها حث الشركات على استخدام الإفصاح الإلكتروني في القطاع الصناعي في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي مساعدة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في خلق ميزة تنافسية لها، وهذه قضية هامة تستحق البحث والدراسة لتطوير جانب الإفصاح والنشر الإلكتروني في هذه الشركات.

كما توضح هذه الدراسة أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومن جانب آخر تساعد القائمين على أمور الإفصاح لهذه الشركات في الحصول على معلومات وملاحظات تساعدهم في عمليات النشر والإفصاح الإلكتروني والتي بالمحصلة ستعكس بالإيجاب على أداء الشركات وتكسيبها ميزات تنافسية جديدة.

١-٤ فرضيات الدراسة:

بُنيت الدراسة على مشكلة محددة وبناءً على الأسئلة المنبثقة منها، فإنه يمكن صياغة الفرضية العدمية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

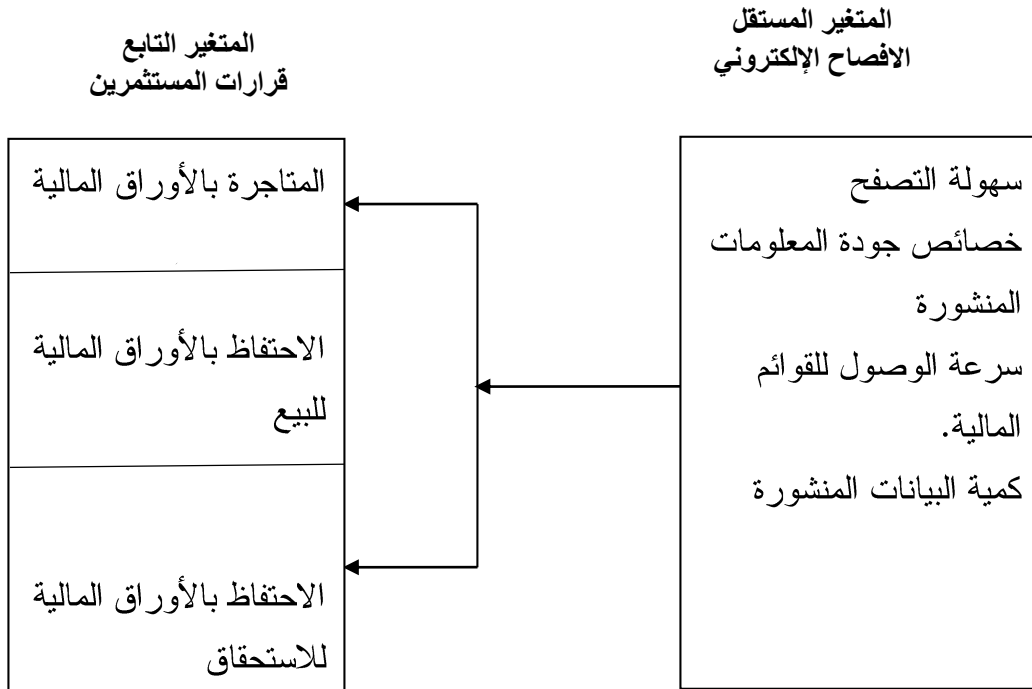
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ للإفصاح الإلكتروني على قرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ للإفصاح الإلكتروني على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0,05)$ للإفصاح الإلكتروني على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

١-٥ نموذج الدراسة

يبين الشكل (١-١) الأنموذج الخاص بالدراسة، لتفسير أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بعناصرها (المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق).



الشكل (١): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى دراسة (الشعباني والنعمي، ٢٠١٣) ودراسة (السقا وآخرون، ٢٠٠٧) للمتغير المستقل، ودراسة (الحسان، ٢٠٠١) للمتغير التابع.

٦-١ التعريفات الإجرائية:

لأغراض الدراسة الحالية فقد تم تحديد المعاني والأساليب الإجرائية للتعامل مع متغيرات الدراسة كما يلي:

الإفصاح الإلكتروني: قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بنشر القوائم المالية والملاحظات المرفقة بهل عبر شبكة الإنترنت بصيغة يمكن استقبالها ومطالعتها من قبل أصحاب المصالح المستفيدين منها، ومدعومة بوسائط كالصور والرسومات البيانية. ويمكن قياس الإفصاح من خلال العناصر الآتية:

أ. **سهولة التصفح:** البساطة في عرض البيانات، وإمكانية تصفحها بسهولة من قبل المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وتم قياسها عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

ب. **خصائص جودة البيانات المنشورة:** درجة اعتماد المستثمر على البيانات المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومقدار الثقة بها في اتخاذ القرار المناسب بحيث تكون ذات علاقة بالموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه، وتكون البيانات موثوقة في حال خلوها من الأخطاء المؤثرة واتسامها بالحياد، وعدم التحيز، وتم قياسها عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

ج. **سرعة الوصول للتقارير:** الفترة الزمنية بين شعور المستثمرين بالحاجة للتقارير المالية الحديثة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وحصولهم عليها عبر شبكة الإنترنت، وتم قياسها عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

د. كمية البيانات المنشورة: وتعرف إجرائياً بأنها حجم البيانات التي تفصح عنها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عبر شبكة الإنترنت، ويستخدمها المستثمر لاتخاذ قراراته الاستثمارية، وتم قياسها عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

ه. القرار الاستثماري: عملية اختيار بين البدائل الاستثمارية، وهذا القرار يتضمن قدراً من المخاطر المالية يتعرض لها المستثمر في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من أجل عوائد مستقبلية. ويتم قياسه من خلال العناصر التالية:

١. المتاجرة بالأوراق المالية:

هي أحد الآليات التي يلجأ إليها المستثمرون في أسواق الأوراق المالية لتحقيق الأرباح، حيث يقوم المتعاملين في أسواق الأوراق المالية بشراء الأسهم التي يتوقع ارتفاع أسعارها في المستقبل، وبيع الأسهم المتوقع انخفاض أسعارها في المستقبل، وتم قياسه عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

٢. الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع:

يلجأ المستثمر للاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع لفترة زمنية غير محددة ويمكن أن يبيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. وتم قياسه عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

٣. الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق:

هي الحالة التي يقرر فيها المستثمر الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يمتلكها لتاريخ محدد، وفي هذه الحالة لابد أن يمتلك المستثمر القدرة على الاحتفاظ بها لوقت الاستحقاق، وتم قياسه عبر أداة الدراسة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.

٧-١ حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على المستثمرين في قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٢. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٣. الحدود البشرية: اختار الباحث عينة من المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن وستكون العينة من (٣٨٤) منهم.

٤. الحدود العلمية: ركزت هذه الرسالة على معرفة أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للتقارير، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بعناصرها (المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

يسعى الباحث في هذا الجزء إلى توضيح المفاهيم النظرية المتصلة بالإفصاح الالكتروني، وبعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك على النحو الآتي:

الإفصاح الالكتروني:

اتسم العقد الأخير بتغيرات كبيرة في بيئة الأعمال، حيث ازداد التوجه نحو بيئة الأعمال الالكترونية، في ظل انتشار الإنترنت والتجارة الالكترونية ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، واستخدام تقنية الاتصال والحواسيب الآلية من قبل الشركات لتسريع الأعمال وضمان جودتها، وأضحت الميزة التنافسية تتمثل في سرعة انجاز المعاملات بين المؤسسات (الرمحي وآخرون، ٢٠١٠).

وفي ظل هذه التغيرات نحو النمط الالكتروني أصبح ضرورياً لمنظمات الأعمال بناء مواقع الكترونية على شبكة الإنترنت حتى تتمكن من التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة بها، ونشر التقارير المالية للمستخدمين ليتمكنوا من الوصول إليها في أي زمان ومكان (الناغية وآخرون، ٢٠٠٨). ومع تزايد استخدام الإنترنت قامت منظمات الأعمال بإنشاء المواقع الخاصة بها لتصبح بمثابة حلقة وصل بينها وبين أصحاب المصالح، حيث كانت في البداية يقتصر استخدام المواقع الالكترونية على الدعاية والإعلان والتسويق، ومن بعد ذلك تم توسع في استخدام المنظمات لمواقع على الإنترنت وأدخلت أنشطة جديدة مثل عمليات الإفصاح الالكتروني للبيانات والتقارير المالية وغير المالية، من

أجل تدعيم عمليات الإفصاح الورقي التقليدي بعملية الإفصاح الإلكتروني، وذلك بغرض تحسين فرص الوصول إلى المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفين (أبو زر والعنزي، ٢٠١١).

وبعد ظهور ما يُسمى بالأزمة المالية العالمية اتجهت أصابع الاتهام إلى منظمات الأعمال بأنها لا تقوم بالإفصاح بشفافية عن معلوماتها المالية، لذا أصبحت الحاجة ملحة إلى نشر المزيد من المعلومات المالية وغير المالية سواء في الدوريات المالية المتخصصة، أو في المصادر الإلكترونية للمعلومات، لتكون متاحة لجميع فئات مستخدمي المعلومات حيث يعتبر المستثمر من أهم مستخدمي المصادر الإلكترونية للمعلومات المالية وغير المالية (دسوقي وموسى، ٢٠١٠).

وفي ظل التطورات البيئية التي فرضت نفسها على مهنة المحاسبة في القرن الحادي والعشرين، ازداد التوجه نحو النشر الإلكتروني بفضل التقنيات التي وفرتها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ومواكبة للتطور أصبح هناك ضرورة لتوفير المعلومات التي تلبي احتياجات المستخدمين في بيئة الأعمال الحديثة، فمنذ العام ١٩٩٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار قائمة بعنوان تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت في سعيه لتنظيم عملية إصدار التقرير المالي الإلكتروني، كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام (٢٠٠٠) بإصدار مشروع بحث يحمل عنوان التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال (الناغية وآخرون، ٢٠٠٨).

وفي الأردن راعى المشرع الأردني أهمية عملية الإفصاح سواء الورقي أو الإلكتروني، نظراً لأهميتها في زيادة كفاءة السوق المالي، حيث تضمنت مواد قانون الشركات وقانون الأوراق المالية، وتعليمات الإفصاح ضوابط عملية الإفصاح وأسسها وعناصرها وكيفية عرضها.

فقد ورد في المواد (١٤٠-١٤٣-١٦٨) من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ما يتعلق بموضوع الإفصاح عن الأوضاع المالية والإدارية للشركات المساهمة، وألزمت الشركات بضرورة نشر نتائج أعمال الشركات في تقارير مالية معتمدة ومصدقة من مدقق حسابات خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة لشركة المساهمة، إضافة إلى ذلك إعداد تقرير كل ستة أشهر لتوضيح المركز المالي للشركة المساهمة (قانون الشركات الأردني، ١٩٩٧).

يُستنتج مما سبق أن معظم المنشآت في الوقت الحالي أصبحت تسعى لامتلاك أحدث الوسائل التقنية لزيادة قدرتها التنافسية، حيث توجهت العديد منها لإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت لتحسين طرق التواصل مع المتعاملين مع الشركة وعلى وجه الخصوص المستثمرين، وتقديم البيانات والتقارير المالية لهم من خلال عملية الإفصاح الإلكتروني.

٢-١ تعريف الإفصاح الإلكتروني:

يعد النشر الإلكتروني للتقارير المالية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) من تحديات مهنة المحاسبة الجديدة، حيث اتسمت السنوات الأخيرة باتجاه الشركات للإفصاح الإلكتروني عن بياناتها وتقاريرها وبياناتها المالية وغير المالية على شبكة الإنترنت، بغرض إيصالها للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة (Jones and Xiao, ٢٠٠٤).

ويعرف الإفصاح الإلكتروني بأنه قيام منظمات الأعمال بنشر القوائم المالية والتقارير الغير المالية على شبكة الإنترنت (Budisusetyo and Almilial, ٢٠٠٨).

فيما يشير تعريف آخر إلى أن الإفصاح الإلكتروني هو عبارة عن قيام منظمات الأعمال بنشر قوائمها المالية والتقارير الغير المالية، مثل الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية كحد أدنى،

وفي بعض الأحيان تشتمل هذه التقارير والقوائم على الإيضاحات المستخدمة وتقرير المدقق المحاسبي في موقعها على الشبكة العنكبوتية، وذلك إما من خلال نمط العرض المباشر على شاشة الحاسوب، أو بنمط تنزيل الملفات على الحاسوب المتصل بشبكة الإنترنت بصيغة (PDF) (توفيق، ٢٠٠٤).

أما (عبد الفتاح، ٢٠١٣) فيعرف الإفصاح الإلكتروني بأنه قيام منظمات الأعمال ببناء مواقع الكترونية لها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) بغرض تحقيق النشر السريع والفوري للمعلومات المالية وغير المالية التي تخص منظمة الأعمال على قطاعات واسعة من أصحاب العلاقة المتصلين بالإنترنت، وفي هذا الصدد تمثل عملية النشر الإلكتروني أحد أساليب الإفصاح المحاسبي المعتمدة على وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة في ظل التطور المتزايد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما (أبو زر والعنزي، ٢٠١١) فيعرفان الإفصاح الإلكتروني بأنه قيام منظمات الأعمال بعرض ونشر البيانات والقوائم المالية وغير المالية الدورية منها والسنوية (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات والملحقات بالقوائم المالية) وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدقق الحسابات على شبكة الإنترنت، الأمر الذي يوفر لمستخدمي البيانات إمكانية البحث في البيانات والقوائم المالية وتنزيلها وإجراء عمليات التحليل بتكلفة منخفضة وفي وقت مناسب.

وأشار (عبد الفتاح، ٢٠١٣) بأن الإفصاح الإلكتروني يتطلب قيام منظمة الأعمال بإنشاء موقع لها على شبكة الإنترنت، كوسيط لنقل المعلومات بشكل سريع وفوري لنشر المعلومات المالية وغير المالية تتعلق بأداة منظمة الأعمال.

وأشار (Salawu, ٢٠١٣) أن الإفصاح الإلكتروني يعد من أهم القنوات التي تساعد في إثراء قيمة وفائدة التقارير والقوائم المالية، من خلال الانتشار بين الجهات المختلفة ذات العلاقة حيث تستخدمها في اتخاذ قراراتها المختلفة.

أما (عامر، ٢٠٠٦) فقد عرف الإفصاح الإلكتروني بأنه إنشاء موقع واحد أو أكثر للشركة على الشبكة العنكبوتية، تتوافر له روابط سريعة تساعد في تكامل أجزاء التقرير المالي الإلكتروني مع بعضها البعض، ومع معلومات أخرى وثيقة الصلة على نفس الموقع أو على المواقع الأخرى ذات العلاقة.

كما يعرف (رشيد، ٢٠١١) الإفصاح الإلكتروني بأنه أحد أساليب الإفصاح المحاسبي المعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي تقوم بها منظمات الأعمال لتلبية حاجات مستخدمي التقارير والقوائم والبيانات المالية لحاجاتهم المختلفة، ويعتمد الإفصاح الإلكتروني على التطورات في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتندرج هذه الأدوات في إطار تقنيات المعلومات التي تطورت من استخدام لغة الترميز البسيطة (XML) إلى استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL).

ويزيد على هذه المفاهيم (السليم، ٢٠٠٦) فكرة جديدة مفادها أن الإفصاح الإلكتروني هو عملية استخدام الحاسوب والشبكة العنكبوتية لغرض عرض المعلومات فقط وليس معالجتها، إذ يفترض أن المعلومات المفصح عنها إلكترونياً قد تم نشرها بعد معالجتها وفق الأسس العلمية لذلك.

مما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنه عملية عرض الوضع المالي للمنشأة على مواقعها الإلكترونية من خلال قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية،

وقائمة التغير في حقوق الملكية، والإيضاحات المكملة، وأية معلومات غير مالية قد يستفيد منها المستثمر وإتاحة المعلومات بشكل يسهل الوصول إليها واستعراضها بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من التعرف على الوضع المالي لمنشأة والاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم.

٢-٢ مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني:

أدت الثورة التقنية التي شهدتها العالم خلال الفترة الأخيرة التحول تدريجياً نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع المجالات بشكل عام والمجال المحاسبي على وجه الخصوص، حيث قامت المنظمات بالاتجاه نحو الإفصاح الإلكتروني شيئاً فشيئاً.

وتقسم لجنة معايير المحاسبة الدولية مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني إلى ثلاث مراحل وفق ما ورد في دراسة (فودة، ٢٠٠٩)، وذلك على النحو الآتي:

أ- مرحلة استخدام الشبكة العنكبوتية وإنشاء المواقع الإلكترونية للشركات، واستخدام تقنيات نشر التقارير المالية، وقد اتسمت هذه المرحلة بقلّة عدد الشركات وعدم انتظام عملية الإفصاح الإلكتروني في هذه المرحلة.

ب- مرحلة استخدام الشبكة العنكبوتية كوسيط، إذ تم الاستفادة من هذه التقنية بشكل كبير في نشر التقارير المالية المشابهة للتقارير المطلوبة، كما اتسمت هذه المرحلة باستخدام لغة البرمجة (HTML) لعرض البيانات والتقارير المالية على مواقع الشركات على الشبكة العنكبوتية.

ت- مرحلة استخدام التطورات التقنية في عملية الإفصاح، وهنا زادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة على الإنترنت بالإضافة إلى استخدام طرق متطورة في عرض هذه المعلومات، كما اتسمت هذه المرحلة بالاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة والتي تشمل

استخدام الوسائط المتعددة (Multimedia) ولغة (XBRL) الموحدة المستخدمة في إنشاء التقارير المالية الالكترونية للمنظمات.

أما (والي، ٢٠١٣) فقد أشار إلى أن الإفصاح الالكتروني قد مر بمراحل تقنية عديدة وهي:

- المرحلة الأولى: استخدام الأقراص المدمجة: حيث قامت بعض الشركات في أوائل التسعينات من القرن الماضي باستخدام الأقراص المدمجة كوسيلة لتوزيع بياناتها المالية، وكان هذا التوزيع يتم بشكل مادي بشكل شخصي أو عبر البريد مما كان يؤدي إلى احتمال تأخر وصولها.
- المرحلة الثانية: الأوراق الالكترونية حيث بدأت هذه المرحلة مع ظهور الشبكة العنكبوتية إذ اتجهت الشركات لنشر تقاريرها المالية من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت بصيغة أوراق الكترونية وهي أوراق مطابقة للنسخة الورقية من القوائم المالية، ويمكن فتح هذه الأوراق من خلال برنامج (Adobe Acrobat)، وتتميز هذه الأوراق بتكلفتها المنخفضة، مع إمكانية إيصالها إلى عدد كبير من المستخدمين بشكل سلس.
- المرحلة الثالثة: لغة ترميز النصوص التفاعلية (HTML) ولقد صاحب هذه المرحلة نمو كبير في عرض معلومات تقارير الأعمال عبر الإنترنت، حيث أتاحت هذه اللغة إمكانية استخدام الروابط التفاعلية، للربط بين المعلومات المالية وبين مواقع الإنترنت الأخرى ذات الصلة.
- المرحلة الرابعة: لغة الترميز الموسعة (XBRL) حيث صممت هذه اللغة لتكون بسيطة وسريعة وأكثر فاعلية في توصيف البيانات المالية وغير المالية، وهذه اللغة تمكن الشركات من تنظيم معلوماتها بأسلوب مفهوم.

أما مجلس معايير المحاسبة المالية فقد قسم الشركات من حيث الإفصاح الالكتروني على مواقعها إلى أربع مجموعات تتضمن ما يلي (الخيال، ٢٠٠٩):

- ١- مجموعة الشركات التي لا تنشر أية معلومات أو تقارير مالية في مواقعها.
- ٢- مجموعة الشركات التي تنشر جزءاً مختصراً من التقارير المالية وهي أقل من كمية المعلومات الموجودة في التقارير المالية الورقية.
- ٣- مجموعة الشركات التي تنشر على موقعها على شبكة الإنترنت نفس كمية المعلومات الموجودة في التقارير المالية الورقية.
- ٤- مجموعة الشركات التي تنشر الكترونياً كمية معلومات أكثر من المعلومات الموجودة في التقارير المالية الورقية.

ومن الجدير ذكره أنه يوجد في الأردن ٧٥ شركة صناعية، وجميع هذه الشركات ملتزمة بالإفصاح التقليدي عبر التقارير المالية الورقية لأن هذا من شروط إدراجها في سوق عمان للأوراق المالية، وتقوم سوق عمان للأوراق المالية بنشر نسخ متطابقة للتقارير المالية لهذه الشركات ونشرها على موقع السوق دون زيادة أو نقصان مما يجعل الشركات الصناعية تتدرج معظمها -إن لم يكن جميعها- ضمن الفئة الثالثة من المجموعات أعلاه والتي تنشر على شبكة الإنترنت نفس كمية المعلومات الموجودة في التقارير المالية الورقية.

ويلاحظ الباحث أن المستثمر يلجأ لموقع سوق عمان للأوراق المالية للاطلاع على التقارير الالكترونية للشركات لأسباب عديدة منها صعوبة الحصول على التقارير الورقية للشركات، وعدم وجود مواقع الكترونية خاصة بمعظم الشركات الصناعية تنشر من خلالها تقاريرها المالية. وإلى

جانِب هذا فإن التقارير المالية المنشورة من قبل سوق عمان للأوراق المالية تكتسب ثقة ومصداقية لدى المستثمرين، أكثر مما لو تم تنزيل البيانات عن مواقع إلكترونية أخرى.

٢-٣ أهداف الإفصاح الإلكتروني:

إن أهداف الإفصاح الإلكتروني كما ذكرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي تتمثل بشكل أساسي بالتواصل مع المجتمع المالي، وذلك لكون الشركات توجه معلوماتها المالية الناتجة عن عملية الإفصاح الإلكتروني نحو تزويد حاملي الأسهم الحاليين والمحتملين والمحللين الماليين بالمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية (الناغية وآخرون، ٢٠٠٨).

إضافة إلى ذلك تهدف منظمات الأعمال من خلال عملية الإفصاح الإلكتروني إلى تقليل التكلفة التي تتكبدها لطمأنة المستثمرين وأصحاب العلاقة حول سلامة أداءها وصحة إجراءاتها وعملياتها، كما تهدف المنظمات أيضا إلى تكثيف عملية الإفصاح الذي يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين المنظمات والمستثمرين، مما يعود بالنفع على الطرفين (Cormier, et al., ٢٠٠٩).

كما يهدف الإفصاح الإلكتروني إلى الاستغلال الأفضل للمعلومات المحاسبية وذلك عبر نشرها على شبكة الإنترنت من أجل استخدامها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية، في ظل التزايد المستمر في استخدام الشبكة العنكبوتية (عوض، ٢٠١٣).

إلى جانب ذلك يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير كمية ضخمة من المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة، وصولاً إلى المستخدمين في أي وقت وحسب اهتمامهم ورغباتهم مما يحقق ميزة تنافسية بين الشركات التي تستخدم هذا النوع من الإفصاح (مصطفى، ٢٠١١).

وتهدف منظمات الأعمال من خلال الإفصاح الإلكتروني إيجاد أسلوب جديد للاتصال بينها وبين المستخدمين، وذلك بزمن وتكلفة منخفضين (عامر، ٢٠٠٦).

يمكن القول مما سبق أن الإفصاح الإلكتروني يهدف إلى تحقيق أهداف الإفصاح التقليدي الورقي وإلى جانب ذلك يمكن للإفصاح الإلكتروني أن يحقق جانب السرعة وتوفير الوقت والكلفة، عبر استخدام وسائل الاتصال الحديثة في إيصال نتائج أعمال المنظمات لجميع الأطراف من ذوي العلاقة معها وعلى رأسهم المستثمرين.

٢-٤ أهمية الإفصاح الإلكتروني:

تتمثل أهمية الإفصاح الإلكتروني في تمكين المنشآت في المحافظة على قدرتها التنافسية من خلال مواكبة التطورات الهائلة التي دخلت على مجال تبادل البيانات المحاسبية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، إذ يمثل الانتقال إلى الإفصاح الإلكتروني قفزة نوعية في التحول من عملية توصيل المعلومات المالية من شكلها الورقي- التي تستغرق وقتاً وكلفة كبيرة في إعدادها وتوصيلها- إلى توصيل المعلومات في الوقت المناسب وبشكل فوري من خلال التقارير المالية الإلكترونية (Online Reporting) التي تساهم في تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (الهوري وآخرون، ٢٠٠٨).

وكذلك تتمثل أهمية الإفصاح الإلكتروني باتجاه المستثمرين للاعتماد على المعلومات المنشورة إلكترونياً لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية فورية، كما أن زيادة الاعتماد على التقارير الإلكترونية قد تؤدي إلى زيادة اهتمام منظمات الأعمال بالمعايير التي تحكم إعداد وعرض هذه التقارير بدقة وجودة (المليجي، ٢٠٠٢).

وتؤكد (بخيت، ٢٠١١) أن نتائج الإفصاح الإلكتروني لمنظمات الأعمال يؤثر بشكل ايجابي على السعر السوقي للأوراق المالية لهذه الشركات، كما يؤثر بالإيجاب أيضا على حجم التداول وربحية هذه الشركات.

وأشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, ٢٠٠٤) عن أهمية الطريقة التي يتم فيها نشر المعلومات المالية للمنظمات، حيث أشارت إلى أن القنوات المستخدمة في عملية نشر المعلومات يمكن أن تكون هامة مثل محتوى المعلومات نفسها، مما يعزز من أهمية وجود نظام فعال للإفصاح الإلكتروني حماية المستثمرين وزيادة الثقة في الأسواق المالية بشكل عام. ولقد أصبح الإفصاح الإلكتروني في عصر التكنولوجيا الحديثة مطلبا ضرورياً لشركات الأعمال، وعامل جذب للعديد من المستثمرين للاستفادة من المعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت لاتخاذ قرارات الاستثمار في هذه الشركات من عدمه (محمد، ٢٠١٣).

ويذكر (الجبر، ٢٠٠٢) أن من أهمية عرض البيانات والتقارير المالية على شبكة الإنترنت أنه يساعد في استخدام هذه التقارير مرة أخرى عند إجراء التحليل للسلاسل الزمنية. كما تتيح شبكة الإنترنت الاتصال المتبادل والفعال بين مقدمي المعلومات ومستخدميها من المستثمرين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

وعليه، يمكن للباحث الاستنتاج أن الإفصاح الإلكتروني للبيانات والتقارير المالية على شبكة الإنترنت، يعتبر من الأهمية بمكان لأنه يحقق العديد من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي، من خلال توفيره البيانات المالية وغير المالية بسرعة وشفافية وتوقيت ملائم، مما يساهم في زيادة قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة، مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.

٢-٥ خصائص الإفصاح الإلكتروني:

هناك العديد من خصائص الإفصاح الإلكتروني، حيث يورد (الناغية وآخرون، ٢٠٠٨) بعضاً من هذه الخصائص، وذلك على النحو الآتي:

- إن التقارير المالية الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني لا تختلف عن التقارير المالية الورقية من حيث الهدف العام، المتمثل في توفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات المختلفة، ولكن التقارير المالية الناتجة عن عملية الإفصاح الإلكتروني توفر خاصية سهولة الوصول إليها وسرعة الحصول عليها بغض النظر عن عاملي الزمان والمكان.

- إن التقارير المالية الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني، ومن خلال الروابط الإلكترونية الموجودة فيها تمكن المستخدمين من التجوال داخل التقارير المالية، وأن يختاروا من بين أقسامه ما يعتقدون أنه أكثر منفعةً لهم. كما أن التكنولوجيا المستخدمة في التقارير المالية الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني وتحديد التكنولوجيا المتعلقة بربط القوائم بمعلومات مفسرة للمصطلحات المالية المستخدمة في التقرير قد ينعكس بالإيجاب على المستثمرين ويقلل من المشاكل المتعلقة بفهم وتفسير المعلومات المقدمة لهم.

- إن عملية الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية من خلال شبكة الإنترنت لها نفس الهدف الرئيس من عملية الإفصاح التقليدي (الورقي)، ولكنها تضيف بعداً آخر لمعنى المنفعة، حيث تغدو التقنية أحد عوامل ومحددات منفعة المعلومات المقدمة للمستثمرين.

ويشير (متولي، ٢٠٠٣) أن الإفصاح الإلكتروني يوفر وسيلة نشر فورية وحلقة وصل بين منظمات الأعمال وبين المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية بشكل عام. كما أن الإفصاح الإلكتروني يساعد في تخفيض تكلفة نشر المعلومات، وبالتالي تقليل تكاليف طباعة وإرسال التقارير المالية وغير المالية إلى مستخدميها.

وورد في دراسة (أحمد وعبد العظيم، ٢٠١٣) أن عمليات الإفصاح الإلكتروني ونشر البيانات المالية في هيئة رقمية قد أتى استجابة لمتطلبات تعزيز الثقة والشفافية في التقارير المالية نتيجة لتزايد الطلب من قبل المستثمرين على شفافية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

ويورد (Lymer and Tallberg, ١٩٩٧) أن من أهم خصائص الإفصاح الإلكتروني أن تقاريره الإلكترونية تتضمن استخدام الأشكال والمواقع المتعددة للبيانات، والقدرة على تنزيل البيانات، وتوافر معلومات الاتجاه والتحليل، كما توفر إمكانية لفحص البيانات المتغيرة، وتوفير المقاييس غير المالية للأداء.

أما (توفيق، ١٩٩٨) فيرى أن من أهم خصائص الإفصاح الإلكتروني ما يلي:

١- سرعة العرض وسرعة النشر ووصوله للمستخدمين بصورة شيقة في أي زمان ومكان تتوفر فيها خدمة الإنترنت.

٢- إمكانية التحديث السريع للمعلومات المالية على شبكة الإنترنت، وسرعة وصول هذه التحديثات إلى المستخدمين.

٣- يمكن الإفصاح الإلكتروني المستخدمين من الحصول إلى جانب المعلومات المالية الرئيسية على معلومات إضافية حول التطورات التاريخية والمعدلات والنسب المئوية

والتحليلات البيانية والعديد من المعلومات المالية وغير المالية التي تخدم أهداف مستخدمي هذه المعلومات.

يتضح مما سبق أن الإفصاح الإلكتروني يتشابه مع الإفصاح التقليدي من حيث الهدف العام، وهو تزويد المستخدمين بالبيانات والتقارير المالية حول أداء المنظمة، غير أنه يختص عنها في كونه يستفيد من وسائل تقنيات الاتصال الحديثة في تزويد المستخدمين بنتائج أعمال المنظمة بشكل فوري يضيف للمنظمة ميزة تنافسية في مجال السرعة والتكلفة والتوقيت.

٢-٦ عناصر عملية الإفصاح الإلكتروني:

١-٦-٢ سهولة التصفح

إن سهولة تصفح التقارير وسهولة الانتقال فيما بينها يعد من مزايا عملية الإفصاح الإلكتروني، ويؤكد (المليجي، ٢٠٠٢) بضرورة أن يقوم مصممو التقارير المالية الإلكترونية بالتركيز على زيادة قابلية هذه التقارير للقراءة، وسهولة تصفحها خلال شبكة الإنترنت. ومن العوامل التي تساعد في سهولة تصفح القوائم المالية أنها تُنشر باستخدام العديد من الطرق والأساليب على شبكة الإنترنت، فهناك منظمات أعمال تلجأ إلى استخدام الأشكال الشائعة من ميكروسوفت (Ms. Word) وملفات الـ (PDF) وهناك منظمات أخرى تلجأ إلى استخدام (Ms. Excel)، وهناك منظمات تستخدم نموذج (HTML) لنشر بياناتها، ومن الجدير ذكره أن العديد من المنظمات تستخدم لغة البرمجة (XBRL) التي تسهل عملية نشر وتصفح البيانات المالية على شبكة الإنترنت.

ويشير (محمد، ٢٠١٣) أن بعض المنظمات تقوم باستخدام برنامج البوربوينت أو مقاطع الفيديو لكي توضح بعض انجازاتها ونجاحاتها الاقتصادية والمالية، إذ إن هذا العرض على مواقعها على شبكة الإنترنت تؤدي إلى زيادة وضوح هذه المعلومات بصورة مرئية مما يزيد من ثقة المستخدمين لهذه البيانات.

٢-٦-٢ جودة المعلومات المنشورة

يشير (Schipper and Vincent, ٢٠٠٣) أنه يجب أن يكون التقرير المالي الناتج عن عملية الإفصاح الإلكتروني على درجة من الجودة تساعد المستثمرين في عملية اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فإن جودة التقرير المالي الإلكتروني تعد مؤشراً يمكن توظيفه لتقييم جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية. وينظر إلى جودة مخرجات الإفصاح الإلكتروني على شبكة الإنترنت على أنها الدرجة التي يعبر بها ذلك التقرير الإلكتروني بصدق عن مضمونه.

ويشير (Levitt, ٢٠٠٢) أن المعلومات الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني لا بد أن تكون على درجة كبيرة من الجودة من خلال توفر خاصية القابلية للمقارنة والشفافية.

٣-٦-٢ سرعة الوصول للقوائم المالية:

يعتبر عامل الوقت من المزايا التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني، حيث يؤكد (المليجي، ٢٠٠٢) أن سرعة الوصول إلى القوائم المالية عبر الإنترنت تعتبر من الخصائص الوصفية التي توفر ما يسمى بالـ(وقتية) أي توفر المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب، وهي خاصية مفيدة في تقييم جودة التقارير الإلكترونية الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني.

من هنا يمكن القول أنه يجب على الإدارة أن تحدد التوقيت الذي سيتم فيه إدراج المعلومات على موقعها على شبكة الإنترنت، حيث ينبغي على الإدارة أن تقوم بالإجراءات التي تضمن عملية النشر الإلكتروني للبيانات في الوقت الذي يطلبونها فيه.

٢-٦-٤ كمية البيانات المنشورة:

إن عدم استخدام الأوراق في عملية نشر وإيصال التقارير المالية الإلكترونية يفتح المجال لمنظمات الأعمال بوضع التقارير المالية وجميع البيانات الأخرى المتعلقة بها من إيضاحات وتقارير مجلس إدارة وغير ذلك، مما يؤدي إلى زيادة كمية البيانات المنشورة، التي توفر المزيد من الخيارات بالنسبة للمستثمرين بشكل خاص ومستخدمي البيانات بشكل عام.

ويشير (Jones and Blanchet, ٢٠٠٠) أن من مداخل تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني هو مدى تلبية احتياجات المستخدمين من حيث كمية البيانات المنشورة. حيث تتحدد كمية المعلومات المنشورة بكمية المعلومات التي تعرضها منظمات الأعمال، فبعض المنظمات تعرض قوائمها المالية السنوية والدورية فقط، بينما يعرض البعض الآخر إلى جانب ذلك معلومات أخرى تدرج تحت تقارير العمليات والمعلومات الأخرى. كما قد تحتوي البيانات على مساهمة مدقق الحسابات للبيانات المالية المعروضة ضمن التقرير المالي الإلكتروني.

وفي هذا الصدد يشير (Wright, ٢٠٠٨) أنه عند نشر القوائم المالية عبر الإفصاح الإلكتروني فإنها قد تحتوي على كمية من البيانات المفصلة بشكل أكبر عن القوائم المالية المنشورة بالطريقة التقليدية، وهنا ينبغي على منظمات الأعمال أن تؤكد أن البيانات المفصّل عنها إلكترونياً تطابق البيانات المنشورة بشكلها الورقي التقليدي.

وفي نفس السياق يؤكد (والي، ٢٠١٣) أن الإفصاح الإلكتروني منح الشركات فرصة للتوسع في عملية الإفصاح المحاسبي، وذلك عبر زيادة كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وذلك لعدد لا نهائي من مستخدمي المعلومات المحاسبية، في حين لا توفر التقارير الورقية أي معلومات إضافية كما أنها لا تستطيع مواجهة كمية ونوعية المعلومات المالية وغير المالية التي يحتاجها المستخدمين.

٢-٦-٥ الدقة في المعلومات

يشير (حسين، ٢٠٠٥) إلى أن الدقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية تعني مطابقة المعلومات للواقع المراد التعبير عنه بدون أخطاء، وهي تشير إلى درجة الدقة التي يمكن الوصول إليها والتي تناسب جميع المستخدمين ومختلف الفئات والتطبيقات. كما أن دقة المعلومات تؤدي إلى تقديم حقائق صادقة ودون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.

بينما يؤكد (شيرازي، ٢٠١٠) على أن عنصر الدقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية يحقق الثقة فيها ويجعلها قابلة للإثبات وللتحقق من سلامتها وهو ما يتطلب أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية لتجنب التحيز الذي قد يمارسه القائم على إعداد وعرض المعلومات في التقارير المالية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، حيث إن المعلومات غير الدقيقة لا يمكن اعتبارها معلومات موثوقة يمكن الاعتماد عليها.

يتضح مما سبق أن هذه العناصر ساهمت في جعل الإفصاح الإلكتروني أصبح من العوامل التي تساهم في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية حيث تتيح لهم ميزات الإفصاح الإلكتروني الاتصال بمواقع الشركات ومتابعة التقارير المالية أولاً بأول في أي توقيت ومكان.

٢-٧ محاذير الإفصاح الإلكتروني:

يواجه الإفصاح الإلكتروني شأنه شأن أي مجال تكنولوجي جديد بعضاً من المحاذير التي تتعلق بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مستخدمي شبكة الإنترنت في ظل تبادل البيانات المحاسبية من خلال مواقع الإنترنت.

ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تواجه عملية الإفصاح الإلكتروني هو ضعف السرية والأمان ومشاكل الاتصال المباشر، إضافة إلى حاجة المستخدمين بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص إلى الثقة في هذه المعلومات الفورية الناتجة عن تقارير الإفصاح الإلكتروني (الهوري وآخرون، ٢٠٠٨). وبالرغم من المزايا المختلفة للإفصاح الإلكتروني إلا إن عملية النشر الإلكتروني لا تخلو من المشاكل المتعلقة أيضاً بقدرة الشركة نفسها على مواكبة التطور ونشر التقارير بشكل متجدد، فبعض الشركات يمكنها إقامة المواقع وتحديثها وصيانتها، وبعض الشركات لا تستطيع ذلك (أبو زر والعنزي، ٢٠١١).

وأشار (محمود ومهدي، ٢٠١٠) أن بعض الشركات قد تلجأ إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية، والتي تبدو للمستخدم من أنها خضعت لتدقيق مراقب الحسابات على خلاف حقيقتها.

وأشار (المليجي، ٢٠٠٢) أن عملية إصدار القوائم المالية على شبكة الإنترنت قد تؤدي إلى إضعاف الثقة في المعلومات الواردة في هذه القوائم والتقارير، وهي تواجه محاذير من أهمها:

أ- قد تلجأ بعض منظمات الأعمال إلى نشر قوائم مالية على شبكة الإنترنت لم يتم مراجعتها، أو يمكن أن تربط بين قوائمها المالية التي تمت مراجعتها، وتلك التي لم يتم مراجعتها مما يفود في النهاية إلى تضليل المستخدمين لهذه القوائم.

ب- قد تتعرض القوائم المالية المنشورة على الإنترنت إلى التلاعب والتغيير بفعل أعمال قرصنة إلكترونية.

وتؤكد بوشوشة (٢٠٠٩) أنه بالرغم من الايجابيات التي يمكن أن يوفرها الإفصاح الإلكتروني، إلا أن هذا الأمر قد يرافقه العديد من المشكلات ومنها مصداقية هذه القوائم وثقة المستخدمين بما ورد فيها، حيث إن المستخدم للتقارير المالية الإلكترونية لا يضمن أن تكون هذه القوائم هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مدقق الحسابات الخارجي للشركة.

وأورد (محمد، ٢٠٠٣) أن من محاذير الإفصاح الإلكتروني أن بعض المنظمات قد تقوم بإدراج معلومات غير مالية وبأحجام كبيرة مما يؤدي إلى وجود حجم هائل من المعلومات على مواقعها والتي تقع خارج نطاق القوائم المالية ولا تخضع لأي معايير محاسبية، مما قد يشتت تركيز المستخدمين، ويحول دونهم ودون وصولهم إلى المعلومات التي يرغبون في الوصول إليها.

ويعتقد الباحث أن هناك بعض المحاذير المتعلقة بالمستخدمين، فبعض المستخدمين قد يكونوا غير مؤهلين بعد للتعامل مع التقارير المالية على مواقع الإنترنت الخاصة بالشركات، أو أنهم لا يمتلكون البرامج اللازمة لفتح هذه التقارير، إضافة إلى المشاكل العادية للاتصال بالإنترنت.

٢-٨-١ قرارات الاستثمار وعلاقتها بالإفصاح الإلكتروني:

يعتبر المستثمرون الحاليون والمرقبون هم أكثر الفئات المستهدفة للقوائم المالية، من أجل اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وفي العصر الحديث زادت البدائل المتاحة للاستثمار، وأصبح قرار المستثمر أكثر تعقيدا في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات الإفصاح الإلكتروني (السليم، ٢٠٠٦). ويعرف الاستثمار بأنه تضحية المستثمر بمنفعة حالية مقابل الحصول على أرباح مستقبلية أكبر، من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية في ضوء عنصرى العائد والمخاطرة (صباح، ١٩٩٧). أما القرار الاستثماري فهو محصلة تفاعل العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث يقوم المستثمر بتقييم الأهمية النسبية لهذه المتغيرات وتحديد جدوى الاستثمار (مكحول، ٢٠٠٢).

٢-٨-٢ أسس اتخاذ القرار الاستثماري:

يشير (ملحم، ٢٠٠٦) أن المستثمر لابد له من أخذ الأسس الرئيسية التالية بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري وهي على النحو الآتي:

أ- العائد المتوقع من عملية الاستثمار: وفيها يكون المستثمر توقع عوائد مجزية في حالة قيامه بالاستثمار في مجال ما، وفي حالة توقعه خلاف ذلك هذا فعليه بالتوقف عن هذا الاستثمار بشكل فوري.

ب- درجة المخاطرة المتوقعة: بحيث يأخذ المستثمر هذا الأمر على محمل الجد عند اتخاذ القرار الاستثماري، وبنفس الدرجة التي يتوقع فيها عوائد الاستثمار.

ت- اختيار التوقيت المناسب الذي يقوم فيه المستثمر باتخاذ القرار الاستثماري، وفق عملية مدروسة وليس بشكل اعتباطي.

ث- مقدار توفر السيولة لدى المستثمر لمواجهة أي طارئ قد يحصل.

ج- درجة الثقة والأمان في المعلومات المتوفرة عن البيئة الاستثمارية التي يريد المستثمر أن يستثمر فيها.

٢-٨-٣ أنواع القرارات الاستثمارية:

تشير دراسة (مصبيح، ٢٠٠٢) أن المستثمر يواجه ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية لتعظيم أرباحه وتقليل مخاطره، وهذه الأنواع هي:

أ- **قرارات الشراء:** ويتمثل في الرغبة في شراء الأسهم، وذلك عندما يرى المستثمر أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية للأسهم محل التداول، فهذه المعادلة تُوجد الحافز لدى المستثمر لاتخاذ القرار الاستثماري بالشراء.

ب- **قرار البيع:** ويتخذ المستثمر هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأسهم التي يمتلكها، أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، وفي هذه الحالة يعتقد المستثمر بأن هناك فرصة لتحقيق أرباحا من عملية البيع.

ت- **قرار عدم التداول:** وفي هذه الحالة لا يتخذ المستثمر أي قرار بالشراء أو البيع، وذلك لأن الأسهم التي يمتلكها تكون قيمتها مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، بالتالي لا يكون هناك عوائد منتظرة من عملية الاستثمار.

ويلاحظ الباحث أن قرارات المستثمرين الذين يعتمدون على تقارير الإفصاح الإلكتروني المتمثلة في قرارات شراء وبيع الأسهم أو الإبقاء عليها هي قرارات آنية وأكثر سرعة وتكرارا بالمقارنة مع قرارات المستخدمين الآخرين للمعلومات المالية.

٢-٨-٤ أنواع المستثمرين

يمكن تقسيم المستثمرين بناءً على العوائد ودرجة المخاطرة الناتجة عن عملية الاستثمار إلى

مستثمر متحفّظ ومستثمر مضارب ومستثمر متوازن، وذلك على النحو الآتي (نشنس، ٢٠٠٥):

- المستثمر المتحفّظ: وهو المستثمر الذي يتجنب المخاطرة قدر الإمكان، ولا يدخل في

استثمارات ذات درجة مخاطرة عالية، حتى لو كانت عوائدها منخفضة، بالتالي فالمستثمر

المتحفّظ يعطي الأولوية لعنصر الأمان على المخاطرة.

- المستثمر المضارب: وهو المستثمر الذي لا يخشى من المخاطر المرتفعة في سبيل الحصول

على العوائد المرتفعة بغض النظر عن مخاطر الاستثمار.

- وهو المستثمر الرشيد الذي يراعي الحلول الوسط، فيدرس كل من العائد والمخاطرة بنفس

الدرجة من الاهتمام، فلا يفضل الربح على حساب الأمان ولا العكس.

ويعتقد الباحث أن المستثمرين وعلى اختلاف أنواعهم فإنهم يحتاجون إلى توافر معلومات التي تساعد

المستثمر في تقييم عملية الاستثمار واختيار ما يعظم أرباحه ويقلل خسائره.

٢-٩ العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني وقرارات الاستثمار

مما لا شك فيه أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام يحمل في طياته أهمية قصوى لجميع الأطراف ذات

العلاقة بعمل الشركة، وعلى الأخص فئة المستثمرين، لأنه يمدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات

الاستثمار بناءً على قواعد بيانات موثوقة وموضوعية، وعليه يتشجع المستثمرون أو يحجمون عن

المتاجرة بالأوراق المالية (المهندي، وصيام، ٢٠٠٧).

وفي هذا الصدد تشير (نشنش، ٢٠٠٥) أن توافر المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار تعود بالنفع على كل من المستثمر والشركة على حد سواء، فالإفصاح الجيد عن البيانات والتقارير المالية يؤدي إلى بث الاطمئنان لدى المستثمر، مما يوجهه إلى الاستثمار في أسهم هذه الشركة، الأمر إلى يعود بالنفع على الشركة وزيادة معدل نموها.

وإن قرارات الاستثمار تستند بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، وهذا يتم من خلال الإفصاح الكافي عن كل الحقائق المالية المتصفة بالشفافية التي تلعب دوراً أساسياً في تعزيز أسس الاستثمار، من هنا دعت الحاجة إلى توفير المعلومات التي تؤدي إلى تحديد قيم الاستثمار ودعم كفاءة السوق، لتوزيع المخاطر المحتملة بين المستثمرين الأمر الذي يحقق العدالة فيما بينهم (المهندي وصيام، ٢٠٠٧).

ولقد ورد في المادة الرابعة من قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ إلى أن الهدف من إنشاء سوق عمان المالي هو تشجيع الاستثمار وتضمن القانون ضرورة الإفصاح من قبل الشركات وتقديم المعلومات والإحصاءات المختلفة للمستثمرين.

كما ورد في المادة الثامنة من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ ضمان الإفصاح بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والرقابة عليها. كما ورد في المواد من (٣٤ إلى ٤٦) من نفس القانون عن وجوب الإفصاح عن المعلومات التي تؤثر في الوضع المالي للشركة وتؤثر في قرارات المستثمرين. إضافة إلى ذلك فقد ورد في أهداف هذا القانون تعزيز إعادة هيكلة السوق حسب المعايير العالمية في ظل التطورات التقنية التي يشهدها هذا العصر.

أما تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ فقد أكدت على ضرورة الإفصاح لزيادة الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، كي تكون استثماراتهم مدروسة وغير معرضة لمخاطر نقص المعلومات.

ويشير (Ashbaugh, et al., ١٩٩٩) إلى أن الإفصاح الإلكتروني الفعال المحتوي على مجموعة شاملة من المعلومات المالية إضافة إلى الهوامش والإيضاحات المرتبطة بها وتقرير المحللين عن وضع الشركة، وتقرير مجلس الإدارة السنوي والتقارير الاجتماعية والبيئية والتقارير عن علاقة الشركة بالمستثمرين، ومقارنة نتائجها مع نتائج شركات أخرى في نفس مجال عملها يساعد في توجيه المستثمرين للاستثمار في هذه الشركة.

ويشير الباحث أن الإفصاح -سواء أكان تقليدياً أو إلكترونياً- ما هو إلا عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لأن المعلومات تساعد في قراءة أداء الشركات المالي المستقبلي، وهذا من متطلبات وضرورات الاستثمار.

ويؤكد الباحث على أن المعلومات الواردة في تقارير الإفصاح الإلكتروني، ومن خلال توفرها في أي وقت وبسرعة، فإنها تساعد المستثمرين في التنبؤ بالمؤشرات المستقبلية للشركات، كما تساعد في معرفة الفرص المختلفة للاستثمار، وتقدير المخاطر المستقبلية لاحتوائها على المعلومات اللازمة لكل من المستثمرين والمحللين الماليين وجميع الأطراف ذات العلاقة.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية، وذلك على النحو الآتي:

الدراسات باللغة العربية:

الحصان، (٢٠٠١)، محددات ومعوقات الاستثمار في سوق الأسهم السعودية، دراسة ميدانية في منطقة القصيم

هدفت الدراسة إلى استكشاف العوامل والمحددات التي تشكل اتجاهات وأنماط السلوك الاستثماري للمستثمر السعودي، ومن ثم تحديد المعوقات التي تحد من تطور سوق الأسهم السعودي، استخدم الباحث منهجين علميين هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وتم تصميم استقصاء وتوزيعه على عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين السعوديين، وتكونت العينة من (٢٠٠) مستثمر يمارسون نشاطهم الاستثماري في منطقة القصيم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القرارات الاستثمارية للمستثمرين السعوديين تنقسم إلى ثلاثة أنواع وفقاً لفترة الاحتفاظ بالأسهم، فهناك المستثمر المغامر الذي يقرر التداول بالأسهم في فترة أقل من شهر، وهناك المستثمر المضارب، وهو الذي يحتفظ بالأوراق المالية للبيع في فترة تتراوح ما بين شهر وستة أشهر، وهناك المستثمر الحقيقي الذي يحتفظ بالأوراق المالية للاستحقاق في فترة أكثر من سبعة شهور، وهم المستثمرين الذين يتبعون استراتيجيات استثمارية مدروسة وطويلة الأجل.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يستشير المستثمرين المحليين الماليين المؤهلين والأخذ بتوصياتهم عند اتخاذ القرار الاستثماري. كما أوصت بضرورة العمل على رفع مستوى الوعي الاستثماري ونشر

ثقافة الادخار لدى المواطن العادي عن طريق تنظيم دورات تدريبية وورش عمل وعقد ندوات ومحاضرات مفتوحة في مجال الاستثمار.

واستفاد الباحث من دراسة الحصان (٢٠٠١) في تحديد متغيرات الدراسة المتعلقة بالقرار الاستثماري لدى المستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة الحالية دراسة حول تأثير الإفصاح الإلكتروني على القرار الاستثماري، أما دراسة الحصان (٢٠٠١) فهي دراسة تتعلق بالتعرف على محددات ومعوقات الاستثمار في سوق الأسهم السعودية.

السقا وآخرون، (٢٠٠٧)، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية هدفت الدراسة إلى بيان أهمية استخدام الإنترنت في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية للشركات في العراق، كما سعت الدراسة إلى محاولة توضيح مفهوم إدارة الخطر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية، وتوضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وأهميته والمتطلبات اللازمة لتقليل مخاطره، وتم استخدام المنهج التحليلي بالاعتماد على المصادر النظرية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على وسائل الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية للجهات ذات العلاقة. وأوصت الدراسة أن هناك مجموعة من المتطلبات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل القائمين على النشر الإلكتروني والتي يمكن أن تتضمن على الأقل التأهيل العلمي للقائمين على عملية النشر الإلكتروني والتدريب المستمر لهم. واستفاد الباحث من دراسة السقا

وآخرون (٢٠٠٧) في تحديد متغيرات الدراسة وتصميم الاستبانة بالإضافة إلى توضيح مفهوم النشر الإلكتروني عبر الإنترنت.

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة الحالية دراسة اعتمدت على استخدام استبانة تقوم باستطلاع آراء عينة من المستثمرين في القطاع الصناعي الأردني في تأثير الإفصاح الإلكتروني على عملية اتخاذ القرارات، أما دراسة السقا وآخرون (٢٠٠٧) فهي نظرية تعتمد على الكتب والمراجع، لتوضيح دور المحاسبة في تقليل مخاطر الإفصاح الإلكتروني.

أبو زر والعنزي، (٢٠١١)، قياس إدراك مسؤولية مدققي الحسابات عن تنفيذ المتطلبات المهنية لبرامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية الملخصة

استهدفت هذه الدراسة قياس إدراك مسؤولية مدققي الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية الملخصة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع استبانة على مدققي الحسابات العاملين في دولة الكويت، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاستخراج النتائج.

وقد تكون مجتمع الدراسة من (٤٥١) مدققاً في دولة الكويت، وقد بلغ حجم العينة (٢٠٨) من المدققين القانونيين، وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد مسؤولية على مدقق الحسابات عند التخطيط والتنفيذ لعملية تدقيق البيانات المالية الإلكترونية.

وقد أوصى الباحثان بضرورة أن تقوم هيئة الأوراق المالية بالتنسيق مع الجهات المحاسبية المهنية بإصدار معايير ودليل تعليمات تنظم وتحكم عملية الإفصاح الإلكتروني للشركات، وخاصة الشركات التي تتداول أوراقها في البورصة.

واستفاد الباحث من دراسة ابو زر والعنزي (٢٠١١) في كتابة الجانب النظري، وخاصة فيما يتعلق في توضيح الإفصاح الإلكتروني، وأهميته لجميع الأطراف من ذوي العلاقة بمن فيهم المدققين. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة أبو زر والعنزي (٢٠١١) في أن الدراسة الحالية موجهة للمستثمرين وليس للمدققين، كما أن دراسة أبو زر والعنزي (٢٠١١) تهتم بمدى تنفيذ المتطلبات المهنية لبرامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني من قبل المدققين، أما الدراسة الحالية قامت باستطلاع آراء المستثمرين في عمليات الإفصاح الإلكتروني ومدى تأثير ذلك على قراراتهم الاستثمارية.

رشيد، (٢٠١١)، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى فهم التحديات الناتجة عن التطورات التي تحدث في بيئة الأعمال التي تعمل في مهنة مجال المحاسبة والتدقيق في العراق والتي يشكّل استخدام تكنولوجيا المعلومات وموضوع الإفصاح الإلكتروني للبيانات المحاسبية جزءاً أساسياً من أعمالها.

تم استخدام المنهج التحليلي، حيث قام الباحث بالاستعانة بالمصادر النظرية ذات العلاقة بموضوع البحث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والنشر الإلكتروني ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL).

وأظهرت نتائج الدراسة أن نشر المعلومات المحاسبية عبر الإنترنت فيما يسمى بالإفصاح الإلكتروني يحقق الكثير من الفوائد أهمها الوصول إلى عدد لا نهائي من مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما أظهرت النتائج أن الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض

التكاليف المتعلقة بالنشر. كما أن الإفصاح الإلكتروني يسهل عملية حفظ وتخزين واسترجاع المعلومات وتحليلها بواسطة متخذي القرارات الاستثمارية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الشركات بتحديث مواقعها الإلكترونية بالمعلومات المحاسبية بشكل دوري. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة رشيد (٢٠١١) في أن الدراسة الحالية موجهة للمستثمرين وليست دراسة نظرية تسعى لشرح دور مدقق البيانات في زيادة موثوقية البيانات المنشورة في عملية الإفصاح الإلكتروني.

الشعباني، والنعمي، (٢٠١٣)، دور النشر الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الرقمية وأثره على أداء الإدارة الإلكترونية

هدفت الدراسة إلى معالجة مشكلة اعتماد بعض الإدارات على معلومات خالية من المعلومات المحاسبية الرقمية الملائمة مما يجعل نتائج تلك الإدارات يشوبه عدم الدقة وربما التأخير في صنع القرارات الرشيدة التي تنعكس آثارها بالجهد والتكلفة على إدارة تلك الوحدات والمؤسسات.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال الرجوع إلى الكتب والدراسات ذات العلاقة، ثم تم اعتماد المنهج الاستنباطي في عملية الربط بين محاور البحث لتحقيق أهدافه.

وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام برمجيات التطبيقات المحاسبية ساعد على توفير الكثير من المعلومات المحاسبية الإلكترونية وساهم في إفصاحها ونشرها إلكترونياً مما جعلها متاحة أمام أنظار الإدارة وبالتالي استخدامها إلكترونياً مما حسن من أداء الإدارة الإلكترونية في مختلف عملياتها من أجل الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد مما ساهم في تحسين أداء الإدارة الإلكترونية "E-

.management

وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد النشر الإلكتروني في المنشآت لأن هذا يؤدي إلى إيصال المعلومات للمستثمرين بشكل أسرع وأقل كلفة. كما أوصت بضرورة استخدام صيغة ملفات (PDF) فائقة الجودة والمطابقة للنسخ الورقية ولا يمكن التعديل عليها.

واستفاد الباحث من دراسة الشعباني، والنعمي، (٢٠١٣) في إثراء الإطار النظري بمادة عن الإطار المعرفي للإفصاح الإلكتروني ودور النشر الإلكتروني في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة الشعباني، والنعمي، (٢٠١٣) في أن الدراسة الحالية دراسة ميدانية، بينما دراسة الشعباني، والنعمي، (٢٠١٣) دراسة نظرية تتناول أثر النشر الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

عوض، (٢٠١٣)، تحليل أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الأجهزة الذكية على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر استخدام الأجهزة الذكية (Smart Devices) كأداة للإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية للشركات على قرارات المستثمرين في البورصة في جمهورية مصر العربية كأحد أساليب الإفصاح المحاسبي الحديثة استجابة للتطورات التكنولوجية والبيئية والاقتصادية والمالية.

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والمحليين الماليين في شركات الوساطة المالية باعتبارهم يمثلون وكلاء للمستثمرين في البورصة المصرية. تكونت عينة الدراسة من (٨٥) شخصا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الميداني.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية طردية موجبة ذات دلالة إحصائية وتأثير فعال لاستخدام الأجهزة الذكية في الإفصاح الإلكتروني على قرارات المستثمرين، كما بينت النتائج أن العاملين الأساسيين لاعتماد المستخدمين على الأجهزة الذكية في استقبال التقارير المالية للشركات هما إدراك المنفعة من استخدامها، وسهولة استخدامها.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الشركات بتدريب وتأهيل الموظفين العاملين في الإدارات ذات الصلة بالإفصاح الإلكتروني. واستفاد الباحث من دراسة عوض (٢٠١٣) في كتابة الإطار النظري فيما يتعلق بتوضيح أثر أدوات تكنولوجيا المعلومات ومن بينها استخدام الهواتف الذكية في عملية الإفصاح الإلكتروني، وأثر ذلك على قرارات المستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة عوض (٢٠١٣) في أن مشكلة دراسة عوض (٢٠١٣) اعتمدت على اختبار فرضيات تتعلق باستخدام الأجهزة الذكية. أما الدراسة الحالية فاخترت فرضية أثر الإفصاح الإلكتروني وبشكل عام وليس فقط من خلال الأجهزة الذكية كما ورد في دراسة عوض. إضافة إلى أن عينة الدراسة الحالية تتجه مباشرة إلى مستثمري القطاع الصناعي الأردني أما دراسة عوض (٢٠١٣) فعينتها مجموعة من الأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة ومجموعة من المحللين الماليين في شركات الوساطة المالية كممثلين عن المستثمرين في البورصة المصرية.

مسعودي (٢٠١٣)، أثر تطبيق نظام التداول الإلكتروني على أداء السوق المالية السعودية هدفت الدراسة إلى إبراز أثر استخدام نظام التداول الإلكتروني على أداء سوق الأسهم السعودية ممثلاً في حجم التداول وعدد الصفقات المنفذة في السوق السعودية.

تكون مجتمع الدراسة من كافة البيانات المتاحة والمؤشرات المستخرجة من سوق الأسهم السعودية التي تم رصدها خلال فترة عمل تلك السوق، أما عينة هذه الدراسة فهي مؤشرين من تلك المؤشرات وهما كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المنفذة خلال فترة تمتد لاثنتين وخمسين شهراً، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة في السوق المالية السعودية كبديل للأنظمة التقليدية وخاصة في مجال الإفصاح، قد أسهم في رفع حجم التداول، وزاد من عدد الصفقات المنفذة في السوق المالية السعودية، ويرجع ذلك إلى مساهمة التداول الإلكتروني في زيادة مستوى الشفافية والإفصاح الإلكتروني.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة إلكترونية على الأنظمة الإلكترونية المتعلقة بعمليات الإفصاح الإلكتروني بحيث تكون تلك البيانات مطابقة للبيانات المعلن عنها من قبل مراقب الحسابات الخارجي. واستفاد الباحث من دراسة مسعودي (٢٠١٣) عند كتابة الأطار النظري المتعلق بالإفصاح الإلكتروني بجميع عناصره.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة مسعودي (٢٠١٣) في أن الدراسة الحالية تتناول أثر الإفصاح الإلكتروني على قرارات المستثمرين في الأردن، بينما دراسة مسعودي (٢٠١٣) تتحدث عن أثر التداول الإلكتروني على أداء السوق المالي بشكل عام في السعودية.

٢-١٠-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية:

Marston, (٢٠٠٣), Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese companies

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إتباع الشركات اليابانية للإفصاح الإلكتروني في نشر تقاريرها المالية على الإنترنت، كما هدفت للتعرف إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وبين متغيرات (حجم الشركة، وربحية الشركة، والقطاع التابعة له الشركة)، تكون مجتمع الدراسة من الشركات اليابانية، فيما تكونت العينة من (٩٩) شركة من أكبر الشركات اليابانية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الشركات قيد الدراسة (٧٨) شركة يوجد لديها موقع إلكتروني باللغة الانجليزية، كما بينت النتائج أن (٦٨) شركة تقوم بالإفصاح بشكل إلكتروني عن تقاريرها المالية، كما تبين من النتائج أن (٥٧) من هذه الشركات تقدم معلومات محاسبية مفصلة على مواقعها الإلكترونية، كما أظهرت النتائج أن حجم الشركة له تأثير إيجابي بما يتعلق بوجود موقع إلكتروني خاص بالشركة، ولكن حجم الشركة لا يؤثر على مستوى الإفصاح المالي الإلكتروني.

كما بينت النتائج أنه لا يوجد أثر لمستوى ربحية الشركة والقطاع التابعة له على حجم الإفصاح المالي الإلكتروني للشركات اليابانية.

وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات الاستكشافية حول متغيرات الإفصاح الإلكتروني للحصول على إمكانية الوصول إلى نتيجة ذات دلالة إحصائية قوية. أيضا أوصت بالقيام

بالمزيد من الدراسات حول المتغيرات الأخرى والتي لم يتم فحصها في الدراسة إضافة إلى توسيع مجتمع الدراسة. واستفاد الباحث من دراسة Marston (٢٠٠٣) عند كتابة الإطار النظري.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة Marston (٢٠٠٣) في أن دراسة Marston (٢٠٠٣) تتناول أثر بعض المتغيرات مثل حجم الشركة، وربحية الشركة، والقطاع التابعة له الشركة على مدى إتباع الشركات اليابانية للإفصاح الإلكتروني، أما الدراسة الحالية فتتناول أثر عملية الإفصاح الإلكتروني نفسها على قرارات المستثمرين.

Gowthorpe (٢٠٠٤). Asymmetrical Dialogue? Corporate Financial Reporting Via the Internet.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى استخدام الشركات البريطانية للإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء مقابلات مع كبار المدراء في الشركات الصغيرة المدرجة في السوق المالية في بريطانيا لسؤالهم عن مدى استخدامهم للإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين، وكذلك سؤالهم عن الوسائل التي يحددون بها احتياجات المستثمرين.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصغيرة المدرجة في السوق المالية في بريطانيا، وتكونت العينة من (١٥) مديراً مالياً فيها، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة أن تقييم احتياجات المستثمرين يتم بشكل عشوائي، مع وجود نية لدى المدراء لتصحيح الطريقة التي يتم فيها إيصال المعلومات المالية المتعلقة للشركة لهم عن طريق الإنترنت، ولأن تقييم حاجات المستثمرين كان يعتمد على الحدس والتوقع فإنه من الصعب حسب هذه الدراسة الحكم على مدى كفاءة الإفصاح الإلكتروني كوسيلة لإيصال المعلومات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يتغير أسلوب إيصال البيانات للمستثمرين في ظل الوسائل المتطورة التي وفرتها شبكة الإنترنت. واستفاد الباحث من دراسة (Gowthorpe ٢٠٠٤) عند كتابة فقرات الاستبانة التي أعدت لقياس أثر الإفصاح الإلكتروني على قرار المستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (Gowthorpe ٢٠٠٤) في أن دراسة Gowthorpe (٢٠٠٤) تتناول مدى استخدام الشركات البريطانية للإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين وكانت عينتها كبار المدراء في هذه الشركات، بينما الدراسة الحالية تتناول أثر الإفصاح الإلكتروني على عملية اتخاذ القرار الاستثماري في القطاع الصناعي الأردني كما أن عينة الدراسة الحالية هي من المستثمرين.

Al-khalailah et. Al., (٢٠٠٥), A Preliminary Investigation on the Use of the Internet for Business Reporting: A Case Study of Companies Listed on Amman Stock Exchange (ASE).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استخدام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لمواقعها الإلكترونية للإفصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية للمستثمرين، كما استهدفت الدراسة معرفة ما إذا كانت مواقعها الإلكترونية موجهة للعملاء أو موجهة للمستثمرين لمساعدتهم

على اتخاذ القرارات الاستثمارية. وكذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض الخصائص مثل حجم الشركة والقطاع الذي تنتمي له، وحجم الاستثمارات الأجنبية على استخدام الشركة للانترنت كأداة للإفصاح الإلكتروني عن بياناتها المالية وغير المالية.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة عمان، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٣) شركة، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة.

وأظهرت النتائج أن حوالي (٤٥%) من الشركات لديها مواقع خاصة بها، وأن قطاع البنوك يمثل المرتبة الأولى بينها في حجم المعلومات التي تقدمها في عملية الإفصاح الإلكتروني تلاه قطاع التأمين، ومن ثم قطاع الخدمات، ومن ثم القطاع الصناعي.

كما بينت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين امتلاك الشركة لموقع الكتروني وبين حجم الاستثمار فيها، كما اتضح أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة وبين امتلاكها لموقع الكتروني تفصح من خلاله على معلوماتها المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يتم تدريب العاملين في مجال الإفصاح على عمليات الإفصاح الإلكتروني، على أن يتم تحديث البيانات المالية المُفصح عنها إلكترونياً بشكل دوري. واستفاد الباحث من دراسة (٢٠٠٥) Al-Khalailah et al. في كتابة الإطار النظري المتعلق بمدى استخدام الإفصاح الإلكتروني في إيصال البيانات للمستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (Al-Khalailah et,al (٢٠٠٥) في أن دراسة AI- Khalailah et al. (٢٠٠٥) تدرس مدى استخدام الشركات الأردنية مواقعها الإلكترونية للإفصاح للمستثمرين باختلاف بعض المتغيرات مثل حجم الشركة والقطاع الذي تنتمي له، وحجم الاستثمارات الأجنبية. أما الدراسة الحالية فتتناول تأثير الإفصاح الإلكتروني بعناصره المختلفة على القرار الاستثماري لدى المستثمرين.

Almilia and Budisusetyo (٢٠٠٨), Corporate Internet Reporting of Banking Industry and LQ٠٤٥ Firms: An Indonesia Example

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى جودة التقارير المالية المعلن عنها في عملية الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت على عملية الاستثمار في شركات (LQ-٤٥) في سوق جاكارتا المالي في اندونيسيا. تكون مجتمع الدراسة من (٦٠) شركة، فيما تكونت عينة الدراسة من (٥٤) شركة منها (١٩) بنكاً و(٣٥) شركة، وتم استخدام الطريقة الإحصائية والمنهج الوصفي لمقارنة عمليات الإفصاح عبر الإنترنت ما بين البنوك والشركات قيد الدراسة.

وقد أظهرت النتائج أن القطاع البنكي كان السباق في عملية الإفصاح الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، وهي القطاع الأكثر استثماراً مما يعني أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر بالإيجاب على ميول وتوجه المستثمرين للاستثمار في الشركات.

كما بينت النتائج أن جميع أفراد العينة لهم مواقع الكترونية تقوم بتزويد المستثمرين بالمعلومات المالية في صيغة (PDF)، وهي الصيغة التي يفضلها المستثمرين في عرض التقارير المالية عبر الإنترنت.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون التقارير المالية المفصح عنها عبر الإنترنت في صيغ ملائمة لاحتياجات المستثمرين والمستخدمين المختلفين.

واستفاد الباحث من دراسة (Almilia and Budisusetyo (٢٠٠٨) في كتابة الإطار النظري. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (Almilia and Budisusetyo (٢٠٠٨) في أن دراسة (Almilia and Budisusetyo (٢٠٠٨) تدرس مدى جودة التقارير المالية المعن عنها في عملية الإفصاح الإلكتروني، ولكن الدراسة الحالية تسعى لفحص عمليات الإفصاح الإلكتروني وأثرها على القرار الاستثماري في القطاع الصناعي في الأردن.

Shulka and Gekara (٢٠١٠), Corporate Reporting in Modern Era: A Comparative Study of Indian and Chinese Companies

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية في الصين والهند.

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الهندية والصينية المدرجة في الأسواق المالية، بينما تكونت العينة من (٥٠٠) شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية من سوق مومباي للأوراق المالية والسوق الوطني للأوراق المالية في الهند، وسوق الصين للأوراق المالية من خلال مسح واسع لمواقع الشركات عينة الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن (٨٣,٢%) من الشركات في الهند لها مواقع الكترونية فعالة تؤثر على قرارات المستثمرين، وأن ما نسبته (٩٨,٣١%)، تقوم بالإفصاح الإلكتروني على الموقع الإلكتروني لها.

أما في الصين اتضح أن (٨٠,٤%) من الشركات قيد الدراسة لها مواقع الكترونية فعالة في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين، كما اتضح أن (٩٩,٥%) من الشركات تفصح عن تقريرها السنوي على موقع الإنترنت الخاص بها. الأمر الذي يوضح أن مستوى الإفصاح الإلكتروني مرتفع في هذين البلدين، الأمر الذي يعد جاذبا للمستثمرين.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مواقع الإنترنت لتصبح أكثر تفاعلية مع المستثمرين. واستفاد الباحث من دراسة (٢٠١٠) Shulka and Gekara في كتابة الإطار النظري المتعلق بالتعرف على مدى استخدام الإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات للمستثمرين.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (٢٠١٠) Shulka and Gekara في أن دراسة Shulka and Gekara (٢٠١٠) تناقش مدى تأثير وجود مواقع الكترونية للشركات على مستوى الإفصاح، بينما تناقش هذه الدراسة تأثير الإفصاح الإلكتروني على اتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بعمليات المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق.

Kelton & Pennington (٢٠١٢), Internet Financial Reporting: The effect on Information Presentation Format and Content on Investor Decision Making

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر الإفصاح والنشر الإلكتروني وطريقة عرض البيانات المالية الإلكترونية على قرارات المستثمرين في بريطانيا، تكونت عينة الدراسة من عينة اختبارية من الطلبة الجامعيين ومن وكلاء المستثمرين، وتم استخدام المنهج الوصفي الميداني، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤثر بالإيجاب على قرارات المستثمرين، حيث أشار (٨٩%) من أفراد العينة أن المستثمرين يفضلون الوصول إلى التقارير المالية عبر المواقع الإلكترونية، فضلا عن

الحصول عليها في نسخ ورقية ليسهل عليهم استخدامها سواء على حواسيبهم الشخصية أو على أجهزتهم الذكية الخلوية.

كما بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في مستوى تأثير المستثمرين بالإفصاح الإلكتروني باختلاف مؤهلاتهم العلمية، والقطاع الذي يستثمرون فيه، بينما لم تكن هناك فروق تعزى إلى متغير العمر.

وأوصت الدراسة بضرورة تصميم مواقع الإنترنت بحيث تخدم وتلبي حاجات المستثمرين بشكل سريع وقياسي. واستفاد الباحث من دراسة (٢٠١٢) Kelton & Pennington عند تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) في كتابة الفقرات المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (٢٠١٢) Kelton & Pennington في أن دراسة (٢٠١٢) Kelton & Pennington أجريت في بريطانيا على الطلبة والمستثمرين، بينما الدراسة الحالية أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية على عينة من المستثمرين في القطاع الصناعي على وجه الخصوص.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الجدول التالي يوضح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الجدول (١): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	المجال
تنوعت أهداف الدراسات السابقة الى: بيان أهمية استخدام الإنترنت في النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية، قياس إدراك مسؤولية مدققي الحسابات عن تنفيذ برامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية الملخصة، فهم التحديات الناتجة عن الإفصاح الإلكتروني، تحليل أثر استخدام الأجهزة الذكية كأداة للإفصاح الإلكتروني على قرارات المستثمرين، أثر استخدام نظام التداول الإلكتروني على أداء سوق الأسهم السعودية، قياس مدى اتباع الشركات اليابانية للإفصاح الإلكتروني في نشر تقاريرها المالية على الإنترنت، قياس مدى استخدام الشركات البريطانية للإفصاح الإلكتروني في إيصال	أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين	الهدف

<p>المعلومات المالية للمستثمرين، مدى استخدام الشركات الأردنية لمواقعها الإلكترونية للإفصاح عن معلوماتها للمستثمرين، قياس جودة التقارير المالية في عملية الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت على عملية الإستثمار، مدى استخدام الإفصاح الإلكتروني في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين في الشركات، اثر الإفصاح والنشر الإلكتروني وطريقة عرض البيانات المالية الإلكترونية على قرارات المستثمرين.</p>		
<p>تكونت مجتمعات الدراسة من مدققو الحسابات و الاكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة والمحللين الماليين والبيانات المتاحة والمؤشرات المستخرجة من أسواق الاسهم ومن الشركات اليابانية والبريطانية والأردنية والأندونيسية والهندية والصينية والطلبة الجامعيين</p>	<p>المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة</p>	<p>مجتمع الدراسة</p>

<p>تتوعدت المناهج بين الوصفي التحليلي والميداني والمقارن والتحليلي فقط بالاعتماد على المصادر النظرية والمسح الشامل</p>	<p>الوصفي التحليلي</p>	<p>المنهج</p>
<p>تراوحت المتغيرات بين: الدور المحاسبي و مخاطر الإفصاح الإلكتروني و مسؤولية مدققي الحسابات وتنفيذ المتطلبات المهنية لبرامج التدقيق و دور مراقب الحسابات و اضاءة الثقة ببيانات الإفصاح الإلكتروني وأثر الإفصاح باستخدام الأجهزة الذكية وقرارات المستثمرين وأثر نظام التداول الإلكتروني و أداء السوق المالي وحجم الشركة، وربحية الشركة، والقطاع التابعة له الشركة ومستوى الإفصاح الإلكتروني و إيصال المعلومات للمستثمرين و استخدام مواقع الإنترنت جودة التقارير المالية وإيصال المعلومات المالية للمستثمرين و وطريقة عرض البيانات المالية الإلكترونية.</p>	<p>المستقل: أثر الإفصاح الإلكتروني التابع: قرارات الاستثمار</p>	<p>المتغيرات</p>

- من إعداد الباحث

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة من حيث وصف مجتمعها، وصف عينتها، وأداة الدراسة وصدقها وثباتها، ومصادر جمع البيانات، والمعالجة الإحصائية للبيانات

٣-١ منهجية الدراسة:

أتبع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تقديم عرضاً للإطار النظري لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تطوير استبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها حول أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بعناصرها (المتاجرة بالأوراق المالية، الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق)، ومن ثم إجراء المعالجة الإحصائية لاجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة لاعطاء الرأي في قبول أو رفض الفرضيات.

٣-٢ مصادر جمع البيانات والمعلومات :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المصادر الثانوية والمصادر الأولية لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تتمثل مصادر الدراسة بما يلي :

أولاً: البيانات الثانوية: وهي المصادر النظرية والوثائقية والكتب والمقالات والدراسات السابقة والمجلات العلمية المحكمة حول أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

حيث تم الاستعانة بالمصادر التالية:

- (١) أدبيات المحاسبة المالية التي تبحث في موضوع الإفصاح الإلكتروني والقرارات الاستثمارية.
- (٢) رسائل الماجستير التي تبحث في موضوع الإفصاح الإلكتروني والقرارات الاستثمارية.
- (٣) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الإفصاح الإلكتروني والقرارات الاستثمارية.

(٤) المعلومات المتوفرة على الإنترنت حول موضوع الدراسة.

ثانياً: البيانات الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة قام الباحث بجمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة لاختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

٣-٣ مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (٧٥) شركة، حيث تشير البيانات الصادرة عن مركز إيداع الأوراق المالية حتى نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في العام ٢٠١٤ أنه يوجد (٢٠٤٥٤٩) مستثمراً في القطاع الصناعي على وجه التحديد. (مركز إيداع الأوراق المالية/ بورصة عمان ٢٠١٤).

٣-٤ عينة الدراسة ووحدة المعاينة :

تم اختيار عينة عشوائية للدراسة مقدارها (٣٨٤) فرداً من مجتمع الدراسة حيث تم اختيار العينة وفقاً لقاعدة (Sekaran, ٢٠٠٣) التي أشارت أنه إذا كان حجم المجتمع أكثر من (١٠٠٠٠) فإن العينة المناسبة هي (٣٨٤). كما تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة التطبيقية.

٣-٤-١ الخصائص الشخصية للمجيبين على أداة الدراسة:

فيما يلي عرض للعينة وفق الخصائص الديموغرافية لها:-

١- توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

جدول (٢): توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النسبة المئوية %	العدد	النوع الاجتماعي
٧٤,٠	٢٦٢	ذكر
٢٦,٠	٩٢	أنثى
١٠٠,٠	٣٥٤	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة من الذكور (٧٤%)، أما أقل النسب فكانت للإناث (٢٦%). وتدل هذه النسبة على اتجاه الذكور أكثر من الإناث للاستثمار في الشركات الصناعية في الأردن، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الذي تغلب فيه الملكية للذكور.

٣- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (٣): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
١٣,٨	٤٩	ثانوية عامة أو أقل
٢٥,٧	٩١	دبلوم
٤٦,٠	١٦٣	بكالوريوس
١٤,٤	٥١	دراسات عليا
١٠٠,٠	٣٥٤	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس بنسبة مئوية بلغت (٤٦%)، تلتها فئة المستثمرين من حملة شهادة الدبلوم، ومن ثم المستثمرين من حملة شهادة الدراسات العليا، وأخيرا المستثمرين من حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل وتدل هذه النسب على أن معظم المستثمرين من ذوي التأهيل العلمي المتوسط والعالي، وهذا ما يشجعهم ويساعدهم في ترشيد اتخاذ قرارهم الاستثماري في سوق عمان المالي.

٣- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في مجال الاستثمار

جدول (٤): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال الاستثمار

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة في مجال الاستثمار
٢٣,٧	٨٤	أقل من ٥ سنوات
٤٩,٤	١٧٥	من ٥- أقل من ١٠ سنوات
١٨,٦	٦٦	من ١١-١٥ سنة
٨,٢	٢٩	أكثر من ١٥ سنة
١٠٠,٠	٣٥٤	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة من ذوي الخبرات في مجال الاستثمار من فئة (من ٥- أقل من ١٠ سنوات) (٤٩,٤%)، ومن ثم أفراد العينة من فئة (أقل من ٥ سنوات) (٢٣,٧%)، ومن ثم أفراد العينة من ذوي الخبرات (من ١١-١٥ سنة)، أما أقل النسب فكانت لذوي الخبرات الأكثر من ١٥ سنة (٨,٢%). وتدل هذه النسبة على أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات جيدة في مجال الاستثمار في سوق المال.

٤- توزيع أفراد العينة حسب رأس المال المستثمر

جدول (٥): توزيع عينة الدراسة حسب متغير رأس المال المستثمر

النسبة المئوية %	العدد	رأس المال المستثمر
٦٢,٧	٢٢٢	أقل من ١٠٠ ألف دينار
٢٣,٢	٨٢	من ١٠٠ - أقل من ٥٠٠ ألف دينار
٩,٦	٣٤	من ٥٠٠ ألف دينار - أقل من مليون دينار
٤,٥	١٦	أكثر من مليون دينار
١٠٠,٠	٣٥٤	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن أكثر أفراد العينة صغار المستثمرين أي من المستثمرين بمبالغ أقل من ١٠٠ ألف دينار، تلتها فئة المستثمرين برأس مال (من ١٠٠-أقل من ٥٠٠ ألف دينار)، ومن ثم فئة المستثمرين بمبلغ (من ٥٠٠ ألف دينار إلى أقل من مليون دينار) بنسبة (٩,٦%)، وأخيراً فئة المستثمرين بمبالغ أكثر من مليون دينار بنسبة (٤,٥%). ويجب الاهتمام هنا بهذه الفئات وتوعيتهم في كيفية الوصول للمواقع الالكترونية للحصول على المعلومات التي تفيدهم باتخاذ قراراتهم.

٣-٥ أداة الدراسة:

اعتمد على الاستبانة كأداة لهذه الدراسة، وقام الباحث بإعداد الأداة بشكل يمكن من خلالها قياس أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وتكونت أداة الدراسة من جزئين، تناول الجزء الأول المعلومات الشخصية للمستثمرين وهي (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في مجال الاستثمار، ورأس المال المستثمر). أما الجزء الثاني فتناول ما يلي:

- ١- عناصر وأبعاد المتغير المستقل وهو الإفصاح الإلكتروني وتضمنت: سهولة التصفح في الفقرات من (١-٥)، وخصائص جودة المعلومات المنشورة في الفقرات من (٦-١١)، وسرعة الوصول للقوائم المالية في الفقرات من (١٢-١٦)، وكمية البيانات المنشورة في الفقرات من (١٧-٢٢).
- ٢- عناصر وأبعاد المتغير التابع وهي قرارات المستثمرين وتضمنت المتاجرة بالأوراق المالية في الفقرات من (٢٣-٢٧)، والاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الفقرات من (٢٨-٣٢)، والاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الفقرات من (٣٣-٣٧).

٦-٣ صدق وثبات أداة الدراسة:

٦-٣-١ صدق الاستبانة:

قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على خمسة محكمين من الأكاديميين في مجال تخصص المحاسبة في بعض الجامعات الأردنية حيث تم الأخذ بملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وتم إجراء التعديلات المطلوبة، بشكل يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها.

٦-٣-٢ ثبات الاستبانة (Reliability):

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير في ما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانته الدراسة من خلال اختبار معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

جدول (٦): يوضح نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحور	معامل ألفا كرونباخ
١	سهولة التصفح	٠,٨٥٥
٢	خصائص جودة المعلومات المنشورة	٠,٨٩٤
٣	سرعة الوصول للقوائم المالية.	٠,٨٠٦
٤	كمية البيانات المنشورة	٠,٨٤٩
٥	المتاجرة بالأوراق المالية	٠,٨٢٧
٦	الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع	٠,٨٤٩
٧	الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق	٠,٨٩٥
	الدرجة الكلية	٠,٩٥٧

يتبين من نتائج الموضحة في جدول (٦) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين ٠,٨٠٦ و ٠,٨٩٥ لكل محور من محاور الاستبانة، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، لأنه إذا كان معامل الثبات (أكبر من ٠,٦٠) يكون معامل الثبات جيد (Sekaran, ٢٠٠٣)، وفي الأغراض الدراسة، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (١) قابلة للتوزيع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ونقاش فرضياتها.

٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية في برنامج (SPSS) حيث أن المقياس المستخدم (١-٥) وهو مقياس ليكرت ذي التوزيع الخماسي، ولقد وزع الباحث (٣٨٤) استبانة على المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

١- **مقاييس النزعة المركزية (Measures of Central Tendency):** مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.

٢- **اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.**

٣- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression):** وذلك من أجل اختبار تأثير كل عنصر من عناصر المتغير المستقل (الإفصاح الإلكتروني) على المتغير التابع وهو قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

٤- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression): وذلك من أجل اختبار تأثير

عناصر المتغير المستقل (الإفصاح الإلكتروني) مجتمعة على المتغير التابع وهو قرارات

المستثمرين في الشركات الصناعية العامة الأردنية في سوق عمان المالي.

٥- اختبار بيرسون (Person): لدراسة مدى قوى العلاقة بين المتغير المستقل (الإفصاح

الإلكتروني) وبين عناصر المتغير التابع (قرار المتاجرة بالأوراق المالية، قرار الاحتفاظ

بالأوراق المالية، قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق).

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة واختبار فرضياتها (التحليل الإحصائي)

٤-١ مقدمة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حيث تم توزيع (٣٨٤) استبانة على أفراد عينة الدراسة وتم استرداد (٣٥٤) استبانة صالحة لأغراض التحليل، أي ما نسبته (٩٢,١%).

وبعد توزيع الاستبانات واستردادهم، تم تحويل الإجابات إلى درجات وذلك وفق مقياس ليكرت على النحو الآتي:

- (موافق بشدة = خمس درجات)
- (موافق = أربع درجات)
- (محايد = ثلاث درجات)
- (لا أوافق = درجتان)
- (لا أوافق إطلاقاً = درجة واحدة)

وتم استخدام مقياس الأهمية النسبية للحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (مرتفع، متوسط، منخفض)

وفقاً للمعايير الآتية : (Sekran, ٢٠٠٣)

$$\text{طول الفئة} = 3 / (1 - 0) = 1,33$$

وقد تم تصنيف الإجابات إلى ثلاث فئات (ضعيف، متوسط، ومرتفع) حسب درجة الموافقة عليها

وبهذا يكون التقدير:

جدول (٧): درجة الأهمية النسبية

التقدير	القيمة
منخفض	٢,٣٣-١
متوسط	٣,٦٧-٢,٣٤
مرتفع	٥-٣,٦٨

٤-٢ نتائج أسئلة الدراسة:

ما أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة

العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

من أجل التوصل إلى نتائج الدراسة تم تقسيم الأسئلة حسب المجالات على النحو الآتي:

أولاً: سهولة التصفح

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً

على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (٨): المتوسطات الحسابية لمجال سهولة التصفح

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١	هناك بساطة في عرض بيانات القوائم المالية التي اطلع عليها والمُفصح عنها إلكترونياً	٤,١٢٩٩	.٨٤٤٩٥	مرتفع	١
٢	أستطيع تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً بسهولة	٤,٠٥٦٥	.٧١٥٨١	مرتفع	٢
٣	يمكنني التنقل بين محتويات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً بسهولة	٣,٩٢٩٤	.٧٥٨٧٧	مرتفع	٤
٤	أتصفح محتويات الموقع الإلكتروني للشركة بسهولة	٣,٩٤٩٢	.٨١٦٠٧	مرتفع	٥
٥	أجد سهولة في التعامل مع البرامج المستخدمة في عرض القوائم المالية المنشورة إلكترونياً	٣,٩٩٧٢	.٧٨٠٤٢	مرتفع	٣
	الدرجة الكلية لمجال سهولة التصفح	٤,٠١٢	٠,٧٨٣٢٠٤	مرتفع	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال سهولة التصفح قيد الدراسة كانت مرتفعة، وبدلالة

المتوسط الحسابي الذي بلغ (٤,٠١٢).

وتبين أن أعلى الفقرات موافقةً هي الفقرة الأولى التي تنص على أنه (هناك بساطة في عرض بيانات القوائم المالية التي اطلع عليها والمُفصح عنها إلكترونياً)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٤,١٢٩٩) وهي درجة مرتفعة، كما تبين أن أقل الفقرات موافقةً كانت الفقرة الرابعة التي تنص على (أتصفح محتويات الموقع الإلكتروني للشركة بسهولة)، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٩٤٩٢) وهي أيضاً درجة مرتفعة.

وهذا يدل على حرص الشركات على عرض القوائم المالية الكترونياً في شكل بسيط، ويسمح بسهولة التصفح للمستثمرين والمعنيين بالإفصاح الإلكتروني للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

ثانياً : جودة المعلومات المنشورة:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسب المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (٩): المتوسطات الحسابية لمجال جودة المعلومات المنشورة

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
٦	أعتمد على القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً	٤,٠٢٥٤	.٦٩٥٥٤	مرتفع	١
٧	أثق في محتويات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً	٣,٨٣٦٢	.٧٨٦٧٥	مرتفع	٤
٨	تتسم بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها بالحياد	٣,٨٣٣٣	.٧٨٤٣٥	مرتفع	٥
٩	تخلو بيانات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها من الأخطاء	٣,٦٤٦٩	.٨٢٩٤٥	متوسط	٦
١٠	تتسم بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها بالجودة	٣,٨٦١٦	.٨٣٨٥٥	مرتفع	٣
١١	تتسم بيانات القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها بأنها مفهومة بالنسبة لي	٣,٩٠١١	.٨٤٧٤٩	مرتفع	٢
	الدرجة الكلية لمجال جودة المعلومات المنشورة	٣,٨٥٠٧٥	٠,٧٩٧٠٢٢	مرتفع	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال جودة المعلومات المنشورة كانت مرتفعة، وبدلالة

المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٨٥٠٧٥).

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة السادسة التي تنص على (أعتمد على القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٤,٠٢٥٤) وهي درجة مرتفعة، أما اقل الفقرات فكانت الفقرة التاسعة التي تنص على (تخلو بيانات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها من الأخطاء) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٤٦٩) وهي درجة متوسطة.

ثالثاً : سرعة الوصول للقوائم المالية:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

الجدول رقم (١٠): المتوسطات الحسابية لمجال سرعة الوصول للقوائم المالية

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١٢	موقع الشركة يسمح لي بتصفح بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً بسرعة	٤,٠٢٢٦	.٧٤٠٩٩	مرتفع	١
١٣	أستطيع تحميل القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً بسرعة	٣,٩٢٩٤	.٦٣٢٥٣	مرتفع	٢
١٤	يتزامن إصدار الشركة للقوائم المالية الإلكترونية التي اطلع عليها مع إصدار القوائم المالية الورقية	٣,٨٧٠١	.٧٦٧٦٦	مرتفع	٣
١٥	توفر الشركة القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً في توقيت مناسب	٣,٨٥٥٩	.٧٨١٦١	مرتفع	٤
١٦	خادم البيانات (Server) الخاص بموقع الشركة الذي اطلع على قوائمها المالية سريع	٣,٧٦٥٥	.٨٤٠٧٨	مرتفع	٥
	الدرجة الكلية لمجال سرعة الوصول للقوائم المالية	٣,٨٨٨٧	٠,٧٥٢٧١٤	مرتفع	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال سرعة الوصول للقوائم المالية كانت مرتفعة،

وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٨٨٨٧).

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (١٢) التي تنص على (موقع الشركة يسمح لي بتصفح بيانات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً بسرعة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٤,٠٢٢٦) وهي درجة مرتفعة، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (١٦) التي تنص على (خادم البيانات (Server) الخاص بموقع الشركة الذي اطلع على قوائمها المالية سريع) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٧٦٥٥) وهي درجة مرتفعة أيضاً.

رابعاً : كمية البيانات المنشورة:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

جدول (١١): المتوسطات الحسابية لمجال كمية البيانات المنشورة

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
١٧	كمية البيانات المنشورة في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تلبي احتياجاتي	٣,٩١٢٤	٠.٦٨٢٢٠	مرتفع	١
١٨	البيانات المنشورة التي اطلع عليها في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تُغني عن القوائم المالية المنشورة بالطريقة التقليدية	٣,٨٠٢٣	٠.٧٩٣٣١	مرتفع	٤
١٩	استخدام الإفصاح الإلكتروني أدى إلى زيادة كمية المعلومات المالية وغير المالية التي تقدم لمستخدميها	٣,٨٢٢٠	٠.٧٩٦٢٢	مرتفع	٣
٢٠	هناك المزيد من الإيضاحات التي احتاجها في البيانات المفصح عنها إلكترونياً	٣,٧٢٦٠	٠.٨٧٥٢٥	مرتفع	٦
٢١	تحتوي القوائم المالية التي احتاجها المفصح عنها إلكترونياً على تقرير ورأي مدقق الحسابات	٣,٨٩٢٧	٠.٨٠٠٠٠	مرتفع	٢
٢٢	القوائم المالية التي اطلع عليها المفصح عنها إلكترونياً غنية بالمعلومات النوعية التي تساعدني في اتخاذ قرار الاستثمار	٣,٧٨٢٥	٠.٨٨١٤٣	مرتفع	٥
	الدرجة الكلية لمجال كمية البيانات المنشورة	٣,٨٢٢٩٨٣	٠,٨٠٤٧٣٥	مرتفع	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال كمية البيانات المنشورة كانت درجة مرتفعة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٨٢٢٩٨٣).

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (١٧) التي تنص على (كمية البيانات المنشورة في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تلبي احتياجاتي)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٩١٢٤) وهي درجة مرتفعة، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (٢٠) التي تنص على (هناك المزيد من الإيضاحات التي احتاجها في البيانات المفصح عنها إلكترونياً) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٧٢٦٠) وهي درجة مرتفعة.

المتغير التابع:

أولا المتاجرة بالأوراق المالية:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

جدول (١٢): المتوسطات الحسابية لمجال المتاجرة بالأوراق المالية

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
٢٣	أبني قرار المتاجرة بالأوراق المالية على أساس تحليل القوائم المالية المنشورة إلكترونياً	٣,٧٦٨٤	.٦٧٩٥٤	مرتفع	١
٢٤	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في استشراف مستقبل الأوراق المالية فأتخذ القرار المناسب بشأنها	٣,٧٤٢٩	.٦٩٣١٦	مرتفع	٢
٢٥	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اتخاذ قرار المتاجرة بالأوراق المالية بناءً على دراسة العائد المتوقع منها	٣,٥٩٨٩	.٧٦٥٨٤	متوسط	٤
٢٦	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اتخاذ قرار المتاجرة بالأوراق المالية بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة	٣,٦٣٥٦	.٨٥٨٢١	متوسط	٣
٢٧	أخذ قرار البيع في حال عدم التزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية بشكل إلكتروني	٣,٤٧٤٦	١,٠٩١١٣	متوسط	٥
	الدرجة الكلية لمجال المتاجرة بالأوراق المالية	٣,٦٤٤٠٨	٠,٨١٧٥٧٦	متوسط	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال المتاجرة بالأوراق المالية كانت درجة متوسطة،

وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٤٤٠٨)

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (٢٣) التي تنص على (أبني قرار المتاجرة بالأوراق المالية على أساس تحليل القوائم المالية المنشورة إلكترونياً)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٧٦٨٤) وهي درجة مرتفعة، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (٢٧) التي تنص على (أخذ قرار البيع في حال عدم التزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية بشكل إلكتروني) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٤٧٤٦) وهي درجة متوسطة.

ثانياً: الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

جدول (١٣): المتوسطات الحسابية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
٢٨	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات قد تدفعني للاحتفاظ بالأوراق المالية	٣,٧٨٥٣	٠.٧٤٤٥٤	مرتفع	١
٢٩	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات عن حالة الركد في السوق مما يجعلني احتفظ بالأوراق المالية	٣,٥٨١٩	٠.٨٠٠٣٦	متوسط	٤
٣٠	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات تساعدني في الاحتفاظ بالأوراق المالية لمواجهة أي طارئ	٣,٦٧٢٣	٠.٩١٨٧٨	متوسط	٢
٣١	احتفظ بالأوراق المالية في حال عدم توفر معلومات كافية عن البيئة الاستثمارية في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً	٣,٥٧٦٣	٠.٩٧٩١٦	متوسط	٥
٣٢	تشجعتني المعلومات المنشورة في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً على الاحتفاظ بالأوراق المالية للحصول على أرباح مستقبلية أكبر	٣,٥٩٠٤	٠.٧٩٢٣٣	متوسط	٣
	الدرجة الكلية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع	٣,٦٤١٢	٠,٨٤٧٠٣	متوسط	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع كانت متوسطة،

وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٤١٢)

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (٢٨) التي تنص على (يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات قد تدفعني للاحتفاظ بالأوراق المالية)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٧٨٥٣) وهي درجة مرتفعة، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (٣١) التي تنص على (احتفظ بالأوراق المالية في حال عدم توفر معلومات كافية عن البيئة الاستثمارية في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٥٧٦٣) وهي درجة متوسطة.

ثالثاً: الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق:

تم حساب المتوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، اعتماداً على قيمة كل فقرة من الفقرات وذلك كما يلي:

جدول (١٤): المتوسطات الحسابية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
٣٣	يساعدني تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً على الاحتفاظ بالأوراق المالية لبيعها في أوقات محددة	٣,٦٦٦٧	.٩١٠٥٤	متوسط	١
٣٤	استفيد من تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في التخطيط لبيع الأوراق المالية في وقت محدد مسبقاً	٣,٦٦١٠	.٨١٩٩٤	متوسط	٢
٣٥	يساعدني تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اختيار التوقيت المناسب للقيام بالتجارة في الأوراق المالية	٣,٦٥٢٥	.٨٤٢٠٠	متوسط	٤
٣٦	تتضمن القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها معلومات تساعدني في اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية في حال عدم وجود منفعة من التجارة بها	٣,٦٦١٠	.٨٣٠٢٤	متوسط	٣
٣٧	تتضمن القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها معلومات تساعدني في اتخاذ القرار بالاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق	٣,٦٤١٢	.٨٨٩٧٢	متوسط	٥
	الدرجة الكلية لمجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق	٣,٦٥٦	٠,٨٥٨٤٨٨	متوسط	

أشارت نتائج التحليل أن درجة الموافقة على مجال الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق كانت متوسطة، وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٥٦).

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة رقم (٣٣) التي تنص على (يساعدني تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً على الاحتفاظ بالأوراق المالية لبيعها في أوقات محددة)، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٦٦٧) وهي درجة متوسطة، أما أقل الفقرات فكانت الفقرة (٣٧) التي تنص على (تتضمن القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطع عليها معلومات تساعدني في اتخاذ القرار بالاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق) وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (٣,٦٤١٢) وهي درجة متوسطة.

٤-٣ نتائج اختبار الفرضيات:

لقد تم اختبار الفرضيات العدمية بطريقة القيمة الحرجة، وتنص قاعدة القرار حسب هذه القاعدة على أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية إذا وقع مستوى الدلالة في منطقة القبول عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، كما تم تحديد معامل الارتباط (R) لقياس قوة العلاقة بين المتغير المستقل وهو الإفصاح الإلكتروني والمتغير التابع وهو قرارات المستثمرين في نموذج الانحدار البسيط، إضافة إلى معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة التباين الكلي في المتغير التابع التي يفسرها التباين في المتغير المستقل. وفيما يلي اختبار فرضيات الدراسة على أساس قاعدة الاختبار الموضحة أعلاه.

الفرضية الفرعية الأولى:

H₀₁₋₁ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0,05$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ولاختبار مدى صحة الفرضية تم إجراء تحليل اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإلكتروني وقرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha=0,05$)، والجدول (١٥) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٥): تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الأولى

Sig.	R ²	R	Beta	قيمة الدلالة	قيمة t	المتغير المستقل
0,000	0,365	0,606	0,071	0,211	1,253	سهولة التصفح
			0,031	0,631	0,481	خصائص جودة المعلومات المنشورة
			0,003	0,956	0,056	سرعة الوصول للقوائم المالية
			0,616	0,000	10,337	كمية البيانات المنشورة

يتضح من الجدول رقم (١٥) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسهولة تصفح المعلومات على قرار المتاجرة بالأوراق المالية، حيث بلغت قيمة t (١,٢٣٥٣)، والدلالة الإحصائية (٠,٢١١)، وكذلك عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص جودة لمعلومات المنشورة على قرار المتاجرة بالأوراق المالية حيث بلغت قيمة t (٠,٤٨١)، والدلالة الإحصائية (٠,٦٣١). وكذلك عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسرعة الوصول للقوائم المالية على قرار المتاجرة بالأوراق المالية حيث بلغت قيمة t (٠,٠٥٦)، والدلالة الإحصائية (٠,٩٥٦). كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكمية البيانات المنشورة على قرار المتاجرة بالأوراق المالية حيث بلغت قيمة t (١٠,٣٣٧)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠).

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٠٠) وهي أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (٠,٠٥)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية العدمية (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار المتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. أي أن هناك أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة على قرار المتاجرة بالأوراق المالية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٣٦٥) مما يعني أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما نسبته (٣٦,٥%) من تباين المتغير التابع وهو قرار المتاجرة بالأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_{01-2} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = ٠,٠٥)$ للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. ولاختبار مدى صحة الفرضية تم إجراء تحليل اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الإلكتروني وقرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha = ٠,٠٥)$ ، والجدول (١٦) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٦): تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الثانية

Sig.	R ^٢	R	Beta	قيمة الدلالة	قيمة t	المتغير المستقل
٠,٠٠٠	٠,٦٥٤	٠,٨٠٩	-٠,٠٨٨	.١٢٨	-	سهولة التصفح
			.١٤٧	.٠٢٥	٢,٢٤٨	خصائص جودة المعلومات المنشورة
			.١٤٨	.٠١٢	٢,٥٤٠	سرعة الوصول للقوائم المالية
			.٤٨٤	.٠٠٠	٧,٩٠٥	كمية البيانات المنشورة

يتضح من الجدول رقم (١٦) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسهولة تصفح المعلومات على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع، حيث بلغت قيمة (t) (-١,٥٢٤)، والدلالة الإحصائية (٠,١٢٨)، وكذلك تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص جودة لمعلومات المنشورة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع حيث بلغت قيمة (t) (٢,٢٤٨)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٢٥). وكذلك تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسرعة الوصول للقوائم المالية على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع حيث بلغت قيمة (t) (٢,٥٤٠)، والدلالة الإحصائية (٠,٠١٢). كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكمية البيانات المنشورة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع حيث بلغت قيمة (t) (٧,٩٠٥)، والدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠).

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٠٠) وهي أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (٠,٠٥)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية العدمية (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع أي أن هناك أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٦٥٤) مما يعني أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما نسبته (٦٥,٤%) من تباين المتغير التابع وهو قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{01-3} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولاختبار مدى صحة الفرضية تم إجراء تحليل اختبار الانحدار المتعدد لمعرفة مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح الالكتروني و قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha = 0,05)$ ، والجدول (١٧) يفسر نتائج الاختبار.

الجدول رقم (١٧): تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression) للفرضية الفرعية الثالثة

Sig.	R ^٢	R	Beta	قيمة الدلالة	قيمة t	المتغير المستقل
٠,٠٠٠	٠,٦٠٩	٠,٧٨١	-٠,٠٤٩	.٣٧٩	-٠,٨٨١	سهولة التصفح
			.٠٠٠	.٩٩٩	-٠,٠٠١	خصائص جودة المعلومات المنشورة
			.١٣٨	.٠١٣	٢,٤٨٥	سرعة الوصول للقوائم المالية
			.٦١٣	.٠٠٠	١٠,٥١٠	كمية البيانات المنشورة

يتضح من الجدول رقم (١٧) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسهولة تصفح المعلومات على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق، حيث بلغت قيمة (t) $(-٠,٨٨١)$ ، والدلالة الإحصائية $(٠,٩٩٩)$ ، وكذلك تبين وجود عدم أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص جودة المعلومات المنشورة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق حيث بلغت قيمة (t) $(-٠,٠٠١)$ ، والدلالة الإحصائية $(٠,٠٢٥)$. وكذلك تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسهولة الوصول للقوائم المالية على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق حيث بلغت قيمة (t) $(٢,٤٨٥)$ ، والدلالة الإحصائية $(٠,٠١٣)$. كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكمية البيانات المنشورة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق حيث بلغت قيمة (t) $(١٠,٥١٠)$ ، والدلالة الإحصائية $(٠,٠٠٠)$.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٠٠) وهي أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (٠,٠٥)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية العدمية (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وقبول الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. أي أن هناك أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٦٠٩) مما يعني أن المتغير المستقل قد استطاع تفسير ما نسبته (٦٠,٩%) من تباين المتغير التابع وهو قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق.

معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة:

ولبيان قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة قام الباحث بتطبيق اختبار بيرسون، والجدول (١٨) التالي

يوضح ذلك:

الجدول رقم (١٨): معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

		الإفصاح الإلكتروني	قرار المتاجرة بالأوراق المالية	قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع	قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق
الإفصاح الإلكتروني	Pearson	١	.٦٠٦**	.٥٨٨**	.٥٩٠**
	Correlation				
	مستوى الدلالة		.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠
	العدد	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤
قرار المتاجرة بالأوراق المالية	Pearson	.٦٠٦**	١	.٨٠٩**	.٧٨١**
	Correlation				
	مستوى الدلالة	.٠٠٠		.٠٠٠	.٠٠٠
	العدد	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤
قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع	Pearson	.٥٨٨**	.٨٠٩**	١	.٨٥٤**
	Correlation				
	مستوى الدلالة	.٠٠٠	.٠٠٠		.٠٠٠
	العدد	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤
قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق	Pearson	.٥٩٠**	.٧٨١**	.٨٥٤**	١
	Correlation				
	مستوى الدلالة	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	
	العدد	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤	٣٥٤

*** دال احصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط بين المتغير المستقل الإفصاح الإلكتروني وبين المتغيرات التابعة جميعها، حيث كانت قوة الارتباط بين الإفصاح الإلكتروني وبين قرار المتاجرة بالأوراق المالية (٠,٦٠٦). أما قوة الارتباط بين الإفصاح الإلكتروني وبين قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع فكانت (٠,٥٨٨). أما قوة الارتباط بين الإفصاح الإلكتروني وبين قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق فبلغت (٠,٥٩٠).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥-١ مناقشة النتائج

يتضمن هذا الفصل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي، ومناقشة هذه النتائج وربطها بالدراسات السابقة كما يلي:

- ١- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = ٠,٠٥$) للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار المستثمرين بالمتاجرة بالأوراق المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث بلغت قيمة F (٢٠٤,٢٨٢) والدلالة الإحصائية بلغت (٠,٠٠). وقد تبين عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة التالية (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية) في قرار المتاجرة بالأوراق المالية. واتضح وجود تأثير للمتغير المستقل (كمية البيانات المنشورة) في قرار المتاجرة بالأوراق المالية. وقد تعود هذه النتيجة إلى أن كمية البيانات المنشورة في عملية الإفصاح الإلكتروني في الشركات الصناعية المساهمة العامة غنية بالمعلومات النوعية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن استخدام الإفصاح الإلكتروني أدى إلى زيادة كمية المعلومات المالية وغير المالية التي تقدمها الشركات للمستثمرين، كما أدى إلى زيادة الإيضاحات المفصحة عنها، إلى جانب ذلك فإن القوائم المالية الإلكترونية تحتوي على رأي مدقق الحسابات مما يجعلها تُغني المستثمرين عن البيانات المالية المنشورة

بالطرق التقليدية، وتلبي كامل احتياجاتهم كما يمكن تفسير هذه النتيجة لأن معظم المستثمرين يرتكزون على تحليل القوائم المالية المنشورة إلكترونياً لدى اتخاذهم لقرار المتاجرة بالأوراق المالية، حيث تساعدهم القوائم المالية الإلكترونية في التنبؤ بمستقل الأوراق المالية فيتخذ القرار المناسب حيالها. كما تُعزى هذه النتيجة إلى المعلومات المالية وغير المالية والإيضاحات ورأي المدقق الموجودين ضمن القوائم المالية الإلكترونية تساعد المستثمرين على اتخاذ قرار المتاجرة بالأوراق المالية بناءً على العائد المتوقع منها، وبناءً على درجة المخاطرة المتوقعة من هذه الأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مسعودي (٢٠١٣) التي أشارت إلى أن الإفصاح الإلكتروني يسهم في رفع حجم التداول، وزاد من عدد الصفقات المنفذة في السوق المالية السعودية، وساهم في زيادة مستوى الشفافية في البيانات المالية للشركات. كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رشيد (٢٠١١) التي أشارت إلى أن الإفصاح الإلكتروني أدى لإيصال كمية كبيرة من بيانات الشركات المالية للمستثمرين والتي تلزمهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٢- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = ٠,٠٥)$ للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث بلغت قيمة $F (٦٦٤,٨٤٣)$ والدلالة الإحصائية بلغت $(٠,٠٠)$. وقد تبين عدم وجود تأثير للمتغير المستقل (سهولة التصفح) في قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع. واتضح وجود تأثير للمتغيرات المستقلة التالية (خصائص جودة

المعلومات المنشورة، وسرعة الوصول للقوائم المالية، وكمية البيانات المنشورة) في قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع. وقد يعود ذلك إلى أن القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً والمتضمنة بالإيضاحات اللازمة والتي يستطيع المستثمر الوصول إليها بسرعة تزود المستثمرين ببيانات مختلفة عن وضع الأوراق المالية وعن حالة السوق، مما قد يجعلهم يحتفظون بالأوراق المالية التي بحوزتهم. كما تُعزى هذه النتيجة إلى أن المعلومات الجيدة في خصائصها النوعية المُفصح عنها في إلكترونياً قد تشجع المستثمرين للاحتفاظ بالأوراق المالية للحصول على أرباح أكبر في المستقبل. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Al- (٢٠٠٥) khalailah et. Al., التي أكدت على أن الإفصاح الإلكتروني له أثر في التأثير على قرارات المستثمرين وعلى حجم الاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

٣- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = ٠,٠٥)$ للإفصاح الإلكتروني بعناصره (سهولة التصفح، خصائص جودة المعلومات المنشورة، سرعة الوصول للقوائم المالية، كمية البيانات المنشورة) على قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث بلغت قيمة $F (٥٤٨,٧٦٧)$ والدلالة الإحصائية بلغت $(٠,٠٠)$. وقد تبين عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة التالية (سهولة التصفح، وخصائص جودة المعلومات المنشورة) في قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق. واتضح وجود تأثير للمتغيرات المستقلة التالية (سرعة الوصول للقوائم المالية، وكمية البيانات المنشورة) في قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق. وقد يعود ذلك إلى كون المعلومات المالية المنشورة إلكترونياً تساعد المستثمرين بالتخطيط لعملية الاستثمار،

وعلى سبيل المثال تساعد هذه البيانات في الاحتفاظ بالأوراق المالية لبيعها في أوقات معينة دون غيرها. كما تُعزى هذه النتيجة إلى أن التقارير المالية الإلكترونية تتضمن معلومات وإيضاحات وآراء تساعد المستثمر في الاحتفاظ بالأوراق المالية للمتاجرة بها في أوقات لاحقة، وخاصة إن كان لا يوجد منفعة للشركة من المتاجرة بها في الوقت الحالي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Almilia and Budisusetyo (٢٠٠٨) التي أكدت على أن عمليات الإفصاح الإلكتروني يؤثر بالإيجاب على ميول وتوجه المستثمرين للاستثمار في الشركات والاحتفاظ بأوراقها المالية.

٤- كما أظهرت الدراسة بعض النتائج المتعلقة بعملية الإفصاح الإلكتروني في الشركات المساهمة الصناعية، وذلك كما يلي:

- إن المستثمرين راضون عن سهولة التصفح للمواقع الإلكترونية للشركات الصناعية المساهمة العامة بدرجة عالية، حيث تحرص هذه الشركات على البساطة في عرض بيانات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً، مما يجعل هناك سهولة في تصفحها والتنقل بين محتوياتها من قبل المستثمرين. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رشيد (٢٠١١) التي أكدت على أن الإفصاح الإلكتروني ساعد في إيصال المعلومات المالية للشركات لشريحة كبيرة من المستخدمين بشكل بسيط ودون تعقيدات. كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عوض (٢٠١٣) التي أشارت إلى أن المستثمرين يدركون المنفعة من عمليات الإفصاح الإلكتروني للشركة ولا يعانون أية صعوبة في استخدامها.

- تتميز المعلومات المُفصح عنها إلكترونياً من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة من بأنها ذات جودة، حيث يعتمد عليها المستثمرون ويتقنون بها، لأنها خالية من الأخطاء، وتتسم بالحياد، والجودة والمفهومية بالنسبة للمستثمرين. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشعباني والنعيمة (٢٠١٣) التي أشارت أن هناك دور ايجابي للنشر لالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الرقمية.
- يستطيع المستثمرون الوصول إلى القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً في الشركات الصناعية المساهمة العامة بسرعة، حيث تحرص الشركات على توفير خادم بيانات (Server) سريع وذا سعة عالية حتى يُمكن عدد كبير من المستثمرين من الوصول بسرعة إلى القوائم المالية الإلكترونية وتحميلها في توقيت مناسب، كما أن الشركات تحرص على أن تتزامن عملية الإفصاح الإلكتروني مع إصدار القوائم المالية الورقية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (٢٠١٠) Shulka and Gekara التي أكدت على أن استخدام الإفصاح الإلكتروني ساعد في إيصال المعلومات المالية للمستثمرين بسرعة من خلال المواقع الإلكترونية لها.
- تتميز كمية البيانات المنشورة في عملية الإفصاح الإلكتروني في الشركات الصناعية المساهمة العامة بأنها جيدة وكافية وتحتوي على إيضاحات مكملة ورأي المدقق والقوائم المالية المختلفة، مما يساعد المستثمرين في التعرف على الوضع المالي للشركة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة رشيد (٢٠١١) التي أشارت إلى أن الإفصاح الإلكتروني أدى لإيصال بيانات كثيرة حول الشركات للمستثمرين مما ساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٥-٢ التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

٣- ضرورة تعديل قانون الشركات الأردني ليشير الى موضوع الإفصاح الالكتروني ونشر تعليمات لذلك.

٤- ضرورة تخصيص معيار لموضوع الإفصاح الالكتروني في المعايير المحاسبية الدولية.

٥- ضرورة أن تتبنى جميع الشركات موضوع الإفصاح الالكتروني وذلك من خلال بناء كل شركة لموقعها الالكتروني الخاص، وتصميمه بشكل يسهل على المستخدم الوصول لجميع محتوياته من المعلومات والسماح له بتحميلها.

٦- ينبغي أن يحتوي موقع الشركة على كافة المعلومات الجوهرية المرتبطة بالقوائم المالية مع ضرورة تضمين القوائم المالية المفصّل عنها الكترونياً بمعلومات كافية عن البيئة الاستثمارية وحالة السوق المالي لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٧- على الشركة أن تقوم بنشر التقارير السنوية للفترة الماضية في موقع الشركة ليتسنى للمستثمر إجراء المقارنات والمفاضلة بين البدائل المتاحة للاستثمار،

٨- التأكيد على الشركات بالتحديث للمستثمر للمعلومات المنشورة على موقع الشركة بشكل شهري أو حتى أسبوعي، مع ضرورة التركيز على أن تصدر القوائم المالية الالكترونية بالتزامن مع توقيت إصدار القوائم المالية الورقية.

٩- في ظل كمية زيادة كمية البيانات المنشورة التي يوفرها الإفصاح الالكتروني يوصي الباحث بضرورة تضمين التقارير المالية المنشورة على الموقع بتقرير مدقق الحسابات لإكساب هذه التقارير صفة الموثوقية.

- ١٠- حث الشركات على استخدام مواقع تفاعلية مع زبائنها بحيث تتسم هذه المواقع بالمزيد من السرعة والمرونة والسهولة والقابلية للفهم والجودة في محتوياتها.
- ١١- ضرورة أن تستخدم الشركات خوادم (Servers) ذات سعة كبيرة لتستوعب الأعداد الكبيرة لزوار موقع الشركات من المستثمرين وغيرهم، وتسرع من عملية تنزيل (Download) التقارير المالية الإلكترونية.
- ١٢- ضرورة قيام الشركات بعقد دورات تدريبية لكيفية تعامل العاملين فيها مع عمليات الإفصاح الإلكتروني وبشكل يتفق مع الأصول والمعايير المحاسبية الدولية.
- ١٣- كما يوصي الباحث القائمين على سوق عمان المالي بضرورة وضع الإجراءات اللازمة لتشجيع الشركات على نشر تقاريرها المالية عبر شبكة الإنترنت، مع وضع الضوابط اللازمة للتحقق من مصداقية وشفافية هذه التقارير.
- ١٤- كما يوصي الباحث القائمين على سوق عمان المالي أيضاً بضرورة عمل دليل للشركات التي لديها مواقع الكترونية وإمداد المستثمرين بها للمساعدة في الوصول إليها.
- ١٥- ضرورة إيجاد وعي لجميع المستثمرين للولوج الى المواقع الإلكترونية للشركات والحصول على المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات.
- ١٦- يوصي الباحث بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح الإلكتروني في الشركات المساهمة الأردنية وأثر ذلك على أدائها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو زر، عفاف، والعنزي، باسم (٢٠١١). قياس إدارك مسؤولية مدققي الحسابات عن تنفيذ المتطلبات المهنية لبرامج التدقيق في ظل الإفصاح الإلكتروني للبيانات المالية الملخصة، مجلة إدارة الأعمال، العدد (١٣٣)، مصر، ص ص ١٠٤-١١١.

أحمد، ولاء، وعبد العظيم، محمد (٢٠١٣). التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية. الفكر المحاسبي - مصر مج ١٧ عدد خاص ص ص ١٢٣ - ١٦٦.

بخيت، رنا (٢٠١١). دراسة مرجعية عن محددات و آثار التقرير المالي الإلكتروني. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - مصر س ٢٥، ع ١، ص ص ٣٠٥ - ٣٣٣.

بوشوشة، هبة (٢٠٠٩). دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزرقاء، الأردن.

توفيق، محمد (١٩٩٨). توظيف الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت في دعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني. " في مؤتمر إستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري - المدخل للقرن الحادي والعشرين (كلية التجارة - جامعة الزقازيق (- مصر الزقازيق: كلية التجارة - جامعة الزقازيق، ص ص ١٦٩ - ٢٢٤.

توفيق، محمد (٢٠٠٤). أثر استخدام التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على تشغيل القطاع المصرفي المصري لوسائل دفع النقود الالكترونية، بحث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر.

الجبر، نبيه (٢٠٠٢). نشر التقارير المالية للشركات السعودية على الإنترنت، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الثالث، ديسمبر، ص ص ١٧٩-١٨٠.

حسين، بلعجوز (٢٠٠٥). إدارة المخاطر البنكية والتحكم بها، مداخله مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، ٦-٧ يناير.

الحصان، زايد (٢٠٠١). محددات و معوقات الاستثمار في سوق الأسهم السعودية : دراسة ميدانية في منطقة القصيم، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، مصر، مجلد (٢٤)، عدد (١)، ص ص ٩١ - ١٣٢.

دسوقي، عبدالمحسن، وموسى، جيهان (٢٠١٠). أثر خصائص الشركة وعوامل الحوكمة على الإفصاح الإلكتروني عن علاقات المستثمرين في الشركات البحرينية، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر مج ٣٤، ع ٤ (٢٠١٠): ١ - ٣٨.

رشيد، ناظم (٢٠١١). دور مراقب الحسابات في اضعاف الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٢٣، مجلد ٧، ص ص ١٧٣-١٩٧.

الرمحي، نزال، وأبو خضرة، حسام، وزريقات، مجدي (٢٠١٠). مدى تطبيق تبادل البيانات إلكترونياً في نظم المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي الأول، مجلة جامعة الملك عبد العزيز. الإقتصاد والإدارة - السعودية مج ٢٤، ع ٢ (٢٠١٠): ١٥٩ - ١٩٢.

السقا، زياد، والحمداني، خليل، والطائي، ناظم (٢٠٠٧). الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، جامعة الموصل، العراق، ص ٢١-١.

السليم، فيصل (٢٠٠٦). مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهمية قرارات الاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العراق ع ٦١ (٢٠٠٦): ٨٥ - ١١٤.

الشعباني، صالح، والنعمي، عبد الواحد (٢٠١٣). دور النشر الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الرقمية وأثره على أداء الإدارة الإلكترونية، المؤتمر السنوي التاسع لجمعية المكتبات المتخصصة، فرع الخليج العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة ما بين ٢٣-٢٤ أبريل، ص ص ٥٩٤-٦١٠.

شيرازي، عباس (٢٠١٠). نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل، الكويت.

صباح، أحمد (١٩٩٧). مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عامر، نعمان (٢٠٠٦). تقييم مدى فاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: دراسة اختبارية. مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة - جامعة الزقازيق) - مصر مج ٢٨، ع ٢ (٢٠٠٦): ١٨٣ - ٢١١.

عبد الفتاح، محمد (٢٠١٣). دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر ع ٢ (٢٠١٣): ١٢٢٩ - ١٢٩١.

عوض، آمال (٢٠١٣). تحليل أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية باستخدام الأجهزة الذكية على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مجلد ١٧، عدد خاص، ص ٩ - ٥٦.

فودة، آمال (٢٠٠٩). التقارير المالية والافصاح على شبكة الإنترنت بين الواقع والطموح، بحث مقدم للندوة الثانية عشر لتطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

متولي، طلعت (٢٠٠٣). تقنيات ومعايير نظم انتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول.

محمد، فهيم (٢٠٠٣). استخدام لغة XBRL في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً. مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة - جامعة طنطا) - مصر ع ٢ (٢٠٠٣): ١٧٥ - ٢٠٦.

مرعي، عبد الرحمن (٢٠٠٦). دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ص ص ١٨١-٢٠٩.

مسعودي، حسام (٢٠١٣). أثر تطبيق نظام التداول الإلكتروني على أداء السوق المالية السعودية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ١١٧-١٣٠.

مصطفى، عادل (٢٠١١). أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة، أدلة تطبيق مقارنة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني.

مصباح، أحمد (٢٠٠٢). الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التيسير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

مكحول، باسم (٢٠٠٢). الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منشورات معهد أبحاث سياسات الاقتصاد الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

المليجي، هشام (٢٠٠٢). تقييم جودة التقرير المالي الإلكتروني: دراسة اختبارية على القطاع المصرفي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - مصر س ١٦، ع ٣،٤ (٢٠٠٢): ١٠١ - ١٤٩.

مهدي، نضال، ومحمود، بكر (٢٠١٠). دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد: ٥ العدد: ١١، ص ٨٥-١١٧.

الناغية، مختار، وسامي، يسري، وسليم، إيمان (٢٠٠٨). مدخل مقترح لقياس مدى تأثير جودة التقرير المالي الإلكتروني على إدارة عملية المراجعة، مجلة إدارة الأعمال - مصر ع ١٢١ (٢٠٠٨): ١١٧ - ١٢١.

نشنش، سليمة (٢٠٠٥). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

الهوري، محمد، وسامي، يسري، وحسين، أحمد (٢٠٠٨). إطار مقترح لتطوير أدلة الإثبات للمراجعة في ظل تبادل البيانات المحاسبية عبر شبكة الإنترنت، مجلة إدارة الأعمال - مصر ع ١٢٢ (٢٠٠٨): ٩٤ - ١٠٢.

والي، محمد (٢٠١٣). دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية. الفكر المحاسبي - مصر مج ١٧ عدد خاص (٢٠١٣): ٥٩ - ٩٢.

ثانياً المراجع باللغة الانجليزية:

Al-Khalaileh, M., Al-Qenae, R., and Abo Farha, H. (٢٠٠٥). **A Preliminary Investigation on the Use of the Internet for Business Reporting: A Case Study of Companies Listed on Amman Stock Exchange (ASE)**, Jordan, Journal of Business Administration, Jordanian University, Vol. ١١(١) pp ١٦٧-١٧٦.

Almilia, L., and Budisusetyo, S. (٢٠٠٨). **Corporate Internet Reporting of Banding Industry and LQ⁹ Firms: An Indonesia Example**, The ١st Parahyangan International Accounting and Business Conference, Bandung, February, p: ١٣-١٥.

Ashbaugh, H., and Warfield, D. (١٩٩٩). **Corporate Reporting on the Internet**, Accounting Horizons . Vol. ١٣ , No .٣, September ١٩٩٩.

Budisusetyo, Sasongko and Almilia, Luciana Spica (٢٠٠٨). **The Practice of Financial Disclosure on Corporate Website: Case Study in Indonesia** (August, ١٢ ٢٠٠٨). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=١٢١٩٤٥١>.

Cormier, D., Ledoux, M., and Magnan, M. (٢٠٠٩). **The Use of Web Sites as a Disclosure Platform for Corporate Performance: Some Canadian Evidence**, International Journal of Accounting Information Systems, vol. ١٠(١), pp ٣-٢٤.FASB; Statement of Financial Accounting Concepts No. ٢.

Gowthorpe, C. (٢٠٠٤). **Asymmetrical Dialogue? Corporate Financial Reporting Via the Internet**, Corporate Communications International Journal, Vol. ٩١ (٤), pp ٢٨٣-٢٩٣.

Jonas, G. and Blanchet, J. (٢٠٠٠). **Assessing Quality of Financial Reporting**. Accounting Horizons ١٤ (٣), ٣٥٣-٣٦٣

Jones, M., and Xiao, J. (٢٠٠٤). **Financial Reporting on the Internet by ٢٠١٠: A Consensus View**, Accounting Forum, Vol. ٢٨: p p ٢٣٧-٢٦٣.

Kelton, A., and Pennington, R. (٢٠١٢). **Internet Financial Reporting: The effect on Information Presentation Format and Content on Investor Decision Making**, Journal of Computer in Human Behavior, Vol. ٢٨(٤), pp. ٣٠-٤٧.

Levitt, A. (١٩٩٨). **The Importance of High Quality Accounting Standards**, Accounting Horizons, March ١٩٩٨, Vol. ١٢ (١), pp. ٧٩-٨٢.

Lymer, A., and Tallberg, A. (١٩٩٧). **Corporate Reporting and the Internet- a survey and commentary on the use of the WWW in corporate reporting in the UK and Finland**, Paper presented at the ٢٠th Annual Congress of the European Accounting Association, Graz, Austria, April ٢٣-٢٥th ١٩٩٧ pp. ١٠١-١١٠.

Marston, C. (٢٠٠٣). **Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese Companies**, Corporate Communication International Journal, Vol. ١(١), pp. ٢٣-٣٤.

OECD. (٢٠٠٤). **OECD Principles of Corporate Governance**, Paris.

salawu, M. (٢٠١٣). **The Extent and Forms of Voluntary Disclosure of Financial Information on Internet in Nigeria: An Exploratory Study**, International Journal of Financial Research, Vol. ٤(١), ١١٠-١١٩.

Schipper, K., and Vincent, L. (٢٠٠٣). **Earnings Quality**, Accounting Horizons, Vol. ١٧(١) Supplement, pp ٩٧-١١٠.

Sekaran, U. (٢٠٠٣). **Research methods for business**, (٤th ed.). Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.

Shulka, A., Gekara, M. (٢٠١٠). **Corporate Reporting in Modern Era: A Comparative Study of Indian and Chinese Companies**, Global Journal of International Business Research, Vol. ٣(٣), pp ٤٢-٥٦.

Wright, C. (٢٠٠٨). **Current Developments in International Financial Reporting**, Petroleum Accounting and Financial Management Journal, Denton: Summer, ٢٠٠٨. Vol. ٢٧(٢), pp. ٥-١٨.

ثالثا المواقع الالكترونية:

<http://www.ase.com.jo> Retrieved, ٢٠-١١-٢٠١٤.

<https://www.sdc.com.jo/ar> موقع مركز إيداع الأوراق المالية على الإنترنت،

الملاحق

ملحق رقم (١): أسماء المحكمين

الاسم	مكان العمل
د. يوسف سعادة	جامعة العلوم التطبيقية
د. وليد صيام	الجامعة الهاشمية
د. محمد النوايسة	جامعة الزيتونة الأردنية
د. عبد الرؤوف ربابعة	رئيس المجلس الأعلى الأردني لتنظيم البورصات السابق
الدكتور سهيل صالحه	الجامعة الأردنية

ملحق رقم (٢) الاستبانة

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

الفاضل/الفاضلة،

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: " أثر الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية على قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة عمان العربية. لذا يرجى منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المعدة في هذه الاستبانة بموضوعية، لاستكمال أغراض الدراسة، ومن أجل الخروج بنتائج وتوصيات في هذا المجال، علماً بأن هذه الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وعليه لا داعي لكتابة الاسم أو أي بيانات شخصية حفاظاً على عنصر السرية.

شاكرين لكم تعاونكم مع وافر الاحترام والتقدير

الباحث: شريف خليل الحجاج

المشرف: د.زياد محمد السعيدات

يرجى التعاون بوضع رمز الاجابة (√) للجواب المناسب.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

١- النوع الاجتماعي:

ذكر أنثى

٢- المؤهل العلمي:

ثانوية عامة أو أقل دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

٣- سنوات الخبرة في مجال الاستثمار:

أقل من ٥ سنوات من ٥-١٠ سنوات من ١١-١٥ سنة

أكثر من ١٥ سنة

٤- رأس المال المُستثمر:

أقل من ١٠٠ ألف دينار من ١٠٠ - أقل من ٥٠٠ ألف دينار

من ٥٠٠ ألف دينار - اقل من مليون دينار أكثر من مليون دينار

القسم الثاني: يتعلق هذا القسم بفقرات تقيس المتغير المستقل (الإفصاح الإلكتروني) والمتغير التابع:

(قرارات المستثمرين)، يرجى وضع إشارة (√) في الحقل الذي يتفق مع إجابتك

أولاً: فقرات عنصر سهولة التصفح

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
١.	هناك بساطة في عرض بيانات القوائم المالية التي اطلع عليها والمُفصح عنها إلكترونياً					
٢.	أستطيع تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً بسهولة					
٣.	يمكنني التنقل بين محتويات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً بسهولة					
٤.	اتصفح محتويات الموقع الإلكتروني للشركة بسهولة					
٥.	أجد سهولة في التعامل مع البرامج المستخدمة في عرض القوائم المالية المنشورة إلكترونياً					

ثانياً: فقرات عنصر خصائص جودة المعلومات المنشورة

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٦.	أعتمد على القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً					
٧.	أثق في محتويات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً					
٨.	تتسم بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها بالحياد					
٩.	تخلو بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها من الأخطاء					
١٠.	تتسم بيانات القوائم المالية المُفصح عنها إلكترونياً التي اطلع عليها بالجودة					
١١.	تتسم بيانات القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها بأنها مفهومة بالنسبة لي					

ثالثاً: فقرات عنصر سرعة الوصول للقوائم المالية

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا	لا
					أوافق إطلاقاً	لا
١٢.	موقع الشركة يسمح لي بتصفح بيانات القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً بسرعة					
١٣.	أستطيع تحميل القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً بسرعة					
١٤.	يتزامن إصدار الشركة للقوائم المالية الإلكترونية التي اطلع عليها مع إصدار القوائم المالية الورقية					
١٥.	توفر الشركة القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً في توقيت مناسب					
١٦.	خادم البيانات (Server) الخاص بموقع الشركة الذي اطلع على قوائمها المالية سريع					

رابعاً: فقرات عنصر كمية البيانات المنشورة

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
١٧.	كمية البيانات المنشورة في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تلبي احتياجاتي					
١٨.	البيانات المنشورة التي اطلع عليها في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونياً تُغني عن القوائم المالية المنشورة بالطريقة التقليدية					
١٩.	استخدام الإفصاح الإلكتروني أدى إلى زيادة كمية المعلومات المالية وغير المالية التي تقدم لمستخدميها					
٢٠.	هناك المزيد من الإيضاحات التي احتاجها في البيانات المفصح عنها إلكترونياً					
٢١.	تحتوي القوائم المالية التي احتاجها المفصح عنها إلكترونياً على تقرير ورأي مدقق الحسابات					
٢٢.	القوائم المالية التي اطلع عليها المفصح عنها إلكترونياً غنية بالمعلومات النوعية التي تساعدني في اتخاذ قرار الاستثمار					

المتغير التابع: قرارات المستثمرين

أولاً: فقرات عنصر المتاجرة بالأوراق المالية

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٢٣.	أبني قرار المتاجرة بالأوراق المالية على أساس تحليل القوائم المالية المنشورة إلكترونياً					
٢٤.	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في استشراف مستقبل الأوراق المالية فأتخذ القرار المناسب بشأنها					
٢٥.	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اتخاذ قرار المتاجرة بالأوراق المالية بناءً على دراسة العائد المتوقع منها					
٢٦.	يساعدني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اتخاذ قرار المتاجرة بالأوراق المالية بناءً على درجة المخاطرة المتوقعة					
٢٧.	أخذ قرار البيع في حال عدم التزام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها المالية بشكل إلكتروني					

ثانياً: فقرات عنصر الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع

الرقم	الفقرة	موافق	موافق جداً	محايد	لا أوافق	لا إطلاقاً
٢٨.	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات قد تدفعني للاحتفاظ بالأوراق المالية					
٢٩.	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات عن حالة الركود في السوق مما يجعلني احتفظ بالأوراق المالية					
٣٠.	يزودني تصفح القوائم المالية المنشورة إلكترونياً ببيانات تساعدني في الاحتفاظ بالأوراق المالية لمواجهة أي طارئ					

تابع ثانياً: فقرات عنصر الاحتفاظ بالأوراق المالية للبيع

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٣١.	احتفظ بالأوراق المالية في حال عدم توفر معلومات كافية عن البيئة الاستثمارية في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً					
٣٢.	تشجعي المعلومات المنشورة في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً على الاحتفاظ بالأوراق المالية للحصول على أرباح مستقبلية أكبر					

ثالثاً: فقرات عنصر الاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق

الرقم	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
٣٣.	يساعدني تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً على الاحتفاظ بالأوراق المالية لبيعها في أوقات محددة					
٣٤.	استفيد من تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في التخطيط لبيع الأوراق المالية في وقت محدد مسبقاً					
٣٥.	يساعدني تصفح المعلومات في القوائم المالية المنشورة إلكترونياً في اختيار التوقيت المناسب للقيام بالمتاجرة في الأوراق المالية					
٣٦.	تتضمن القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها معلومات تساعدني في اتخاذ قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية في حال عدم وجود منفعة من المتاجرة بها					
٣٧.	تتضمن القوائم المالية المنشورة إلكترونياً التي اطلع عليها معلومات تساعدني في اتخاذ القرار بالاحتفاظ بالأوراق المالية للاستحقاق					

تمت بحمد الله

الشكر الجزيل لوقتكم وجهدكم